الأمم المتحدة S/PV.5113

مجلس الأمن

السنة الستون

مؤقت

الجلسة **٥١١٣**

الثلاثاء، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٤٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ميورال	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد رغاشيف
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد آدشي
	الجزائر	السيد بن مهدي
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مهيغا
	الدانمرك	السيدة لوي
	رومانيا	السيد موتوك
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هوليداي
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان من جراء الأعمال الإرهابية

رسالة مؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المعنية بمكافحة الإرهاب (S/2005/22)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

05-21211 (A)

0521211

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

رسالة مؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب (S/2005/22)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي باراغواي وكازاخستان ولكسمبورغ وليختنشتاين، يطلبون فيها دعوتهم للمشاركة في مناقشة البند المدرج بجدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، توجيه الدعوة إلى أولئك الممثلين للاشتراك في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد بوفا (باراغواي)، والسيد قاضيخانوف (كازاخستان)، والسيدبيشلر (لكسمبورغ)، والسيد فينافيسر (ليختنشتاين)، المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سوف أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد أندريه دنيسوف، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب.

لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد دنيسوف لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن أوجه اهتمام أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2005/22، وتتضمن نص رسالة مؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب يحيل بها برنامج عمل اللجنة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥.

سوف يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية من السيد أندريه دنيسوف، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب.

أعطي الكلمة الآن للسيد أندريه دنيسوف.

السيد دنيسوف (تكلم بالروسية): بصفتي رئيساً للجنة مكافحة الإرهاب، أود في جلسة اليوم أن أبلغ مجلس الأمن عن الأنشطة التي قامت بها اللجنة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وأن أعرض برنامج العمل لفترة التسعين يوماً الرابعة عشرة، أي من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥.

وقبل أن أدلي بإحاطتي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لوفود إسبانيا وألمانيا وأنغولا وباكستان وشيلي لإسهاماتها الممتازة في أعمال اللجنة خلال مدة عضويتها في مجلس الأمن. كما أود أن أعرب عن ترحيبي بوفود الأرجنتين وجمهورية تترانيا المتحدة والدانمارك واليابان

واليونان، التي تشارك فعلاً بهمة في أنشطة اللجنة بوصفها أعضاء جدداً في المجلس.

وأود أن أبدأ أولى الإحاطات الإعلامية المفتوحة لعام ٢٠٠٥ باستعراض أعمال المجلس خلال العام ٢٠٠٤. فقرارات مجلس الأمن ١٥٣٥ (٢٠٠٤) و١٥٤٠ (٢٠٠٤) و١٥٦٦ (٢٠٠٤) وغيرها من القرارات التي اتخذها المجلس قد أوجدت للمجلس جدول أعمال جديداً أكثر شمولاً وتنوعاً في مجال مكافحة الإرهاب. وأوجد تركيز المجلس المستمر على مختلف أوجه مكافحة الإرهاب تحديات إضافية للجنة. وهذا يتطلب بذل جهود إضافية للتعجيل بعملية إعادة التنشيط في إطار جدول الأعمال المتغير في مكافحة الإرهاب، وخاصة من حيث تفعيل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بشكل كامل.

وتركز اللجنة أيضاً اهتماماً خاصاً على بناء قدرة اللجنة بإيجاد طرق ووسائل عملية جديدة للاضطلاع برصد تنفيذ الدول الأعضاء للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) على نحو أكثر فعالية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للمدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، السيد خافير روبيريز، ولمعاونيه، على العمل المفيد والإسهام القيم الذي قدموه لأعمال اللجنة. وخلال الفترة التي يشملها برنامج العمل الثالث عشر، واصلت اللجنة اعتمادها على دعم الأمانة العامة. ونشعر بالامتنان البالغ لجميع موظفي الأمانة العامة على مساعدتها.

وقد ظل استعراض التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء للجنة وفقاً للفقرة ٦ من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والاستمرار في إجراء حوار منتظم مع الدول يشكلان الوسيلة الأساسية التي ترصد بها اللجنة تنفيذ أحكام القرار وتبني قدرة الدول في مجال مكافحة الإرهاب. وكانت اللجنة قد تلقت ٥٥١ تقريراً من الدول الأعضاء والكيانات الأخرى بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وشمل ذلك التقارير الأولى المقدمة من ١٩١ دولة عضواً و ستة تقارير من كيانات أخرى، و١٦٠ تقريراً ثانياً من الدول الأعضاء وتقريرين من كيانات أخرى، و١١٩ تقريراً ثالثاً من الدول الأعضاء وتقريراً واحداً من كيان آخر، و٧٢ تقريراً رابعاً من الدول الأعضاء. وأود أن أشير إلى أن اللجنة ستتلقى في غضون الأشهر المقبلة المجموعة الخامسة من تقارير الدول الأعضاء.

بيد أن تحليل تجربة اللجنة فيما يتصل باستعراض تقارير الدول الأعضاء قد حددت في الوقت ذاته مشكلتين تستدعيان أن نتخذ تدابير خاصة لحلهما. وتتعلق الأولى بالنقص في عدد الخبراء. ونرجو أن تحل تلك المشكلة بمجرد أن تباشر المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب أعمالها. وكانت اللجنة قد اعتزمت أن تستعرض ٤٠ تقريراً خلال الفترة التي يشملها برنامج العمل الثالث عشر. غير أن اللجنة تجاوزت ذلك الهدف بالفعل، فاستعرضت ما مجموعه ٤٩ تقريراً. ورغم ذلك، فهذا العدد أقل من الـ٦٥ تقريراً التي كانت اللجنة تستعرضها خلال فترات الـ٩٠ يوماً السابقة. ويتعلق موضوع آخر يدعو للقلق في هذا الشأن بالزيادة في عدد الدول الأعضاء التي لم تقدم تقاريرها إلى اللجنة تنفيذاً للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في توقيت مناسب. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، قدم رئيس اللجنة إلى رئيس مجلس الأمن قائمة رسمية تضم ٧٥ دولة من الدول الأعضاء لم تكن قد وفت بالتزاماتها بموجب الجدول الزمني المحدد لتقديم تقاريرها إلى اللجنة. وأود أن أؤكد أن اللجنة، بالعمل من خلال المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، على استعداد لتزويد الدول الأعضاء بالمساعدة والمبادئ التوجيهية اللازمة بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذها القرار، بما في ذلك المساعدة على ضمان تقديم التقارير في مواعيدها. وقد بدأت اللجنة أيضاً في استعراض تلك المشكلة في سياق أوسع

نطاقاً. إذ يستدعي الرصد الفعال لتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) أكثر من مجرد استعراض التقارير، ويتطلب وسائل وموارد إضافية.

وقد واصلت اللجنة بذل الجهود لإعداد نُهُج جديدة لتقديم المساعدة الفنية. واللجنة، في هذا الصدد، آخذة في الاضطلاع بعمل تحليلي لتقييم احتياجات الدول الأعضاء من المساعدة، بهدف ضم ذلك التحليل إلى عملية استعراض التقارير. وباتباع المبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة، أعد خبراء المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بالفعل مشاريع أولى لخطابات التقييم الموجهة إلى مختلف الدول الأعضاء. وبموافقة الدول المعنية، تعتزم اللجنة تقديم بيانات المساعدة هذه إلى الدول والمنظمات المانحة المهتمة بالأمر. وستواصل اللجنة الاضطلاع بعملها وفقاً لهذا النهج، وتعزيز دور اللجنة في تنسيق المساعدة التقنية على الصعيد العالمي لكي تنهض بفعالية هذه المساعدة وتوائم بينها وبين الاحتياجات الفعلية للدول. كما ستواصل اللجنة استكمال دليل معلومات مكافحة الإرهاب ومصادر المساعدة ومصفوفة المساعدة، بوصفهما مصدرين هامين تستقي المعلومات منهما الدول الأعضاء المهتمة بتلقي المساعدة الفنية.

ووفقاً للقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، الذي يؤكد مجدداً نداء مجلس الأمن إلى جميع الدول الأعضاء بالانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الـ١٢والبروتوكولات المتعلقة بالإرهاب، ، تواصل اللجنة اتخاذ الخطوات لتحقيق ذلك الهدف على سبيل الأولوية. وركزت اللجنة بصفة خاصة على التصديق بسرعة على جميع الاتفاقيات الـ١٢ وعلى أهمية إدماج أحكامها بشكل فعال في التشريعات الوطنية، بغضّ النظر عن كون الدولة المعنية أو عدم كونها طرفاً في اتفاقية إقليمية متعلقة بالإرهاب. وستواصل لجنة مكافحة الإرهاب تشجيع الدول الأعضاء على الانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية الاثنتي عشرة ذات الصلة، ورصدها بانتظام للتقدم المحرز في ذلك المجال.

وفي ما يتعلق بإنجازات اللجنة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، أود أن أبرز أن اللجنة أنجزت أساساً التحضيرات للقيام بزيارتها الأولى إلى عدة دول أعضاء، تنفيذاً للقرارين ١٥٣٥ (٢٠٠٤) و ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، مراعية الأهمية الخاصة لهذه الزيارات في سبيل تحقيق هدف تنشيط اللجنة. وسرعت اللجنة عملها إعداداً لتلك الزيارات التي تحددت الزيارة الأولى منها في آذار/مارس من هذا العام.

ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، تجري لجنة مكافحة الإرهاب مشاورات أولية مع عدة دول أعضاء بشأن إمكانية وضع جدول زمني لزيارات اللجنة وتهيئة الظروف للقيام بها. وتلتزم اللجنة بفكرة القيام بهذه الزيارات إلى الدول الأعضاء بغية إجراء حوار أعمق مع الحكومات الوطنية بصورة مباشرة، يؤدي إلى تعزيز رصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وكفالة إجراء تقيم أدق لقدرات الدول واحتياجاتها من حيث المساعدة التقنية على التنفيذ الكامل للقرار.

وتعلق لجنة مكافحة الإرهاب أهمية كبرى على توسيع نطاق التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وفقاً لخطة العمل التي تم الاتفاق عليها في الاجتماع الاستثنائي الذي عقدته اللجنة في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، استعدت لجنة مكافحة الإرهاب بنشاط لعقد اجتماعها الاستثنائي الرابع مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. وتشيد اللجنة باقتراح رابطة الدول المستقلة القيام معاً بتنظيم عقد ذلك الاجتماع في ألماتي، كازاخستان، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وتشيد كذلك بالجهود التي تبذلها حكومة كازاخستان إعداداً له.

وتعلق اللجنة أهمية خاصة على زيادة تطوير علاقاتها مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وستبقي على الزخم العملي القائم لتدابيرها في تنفيذ قرارات اجتماع ألماتي بغية تعزيز الشبكة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وفي الأشهر الثلاثة الماضية، واصلت لجنة مكافحة الإرهاب الالتزام بالمبدأ الأساسي المتمثل في الشفافية في إعمالها. فهي تلجأ بانتظام إلى استكمال صفحتها على الانترنت وتحسينها. والجدير بالذكر أنه بفضل جهود الأمانة العامة، باتت صفحة اللجنة على الانترنت متوفرة حالياً بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية.

ووفقاً للقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، عقدت لجنة مكافحة الإرهاب العزم كلياً على توسيع نطاق تفاعلها وتنسيقها مع هياكل أخرى للأمم المتحدة معنية بمكافحة الإرهاب. وأحد الأمثلة على هذا النوع من التعاون مشاركة اللجنة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في الحلقة الدراسية التي عقدت في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر وأوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في باراغواي بشأن مشروع قرار عن مكافحة الإرهاب.

وكرست اللجنة اهتماماً خاصاً لزيادة التعاون مع لجان مجلس الأمن المعنية بمختلف جوانب منع الإرهاب – اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) المعنية بالقاعدة وطالبان، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المعنية بعدم الانتشار في سياق التهديد الذي يشكله الإرهاب.

ولقد عقد رؤساء اللجان الثلاث اجتماعات غير رسمية بغية إيجاد مجالات جديدة من التعاون والتنسيق بين هذه اللجان. وأسهم ذلك النهج في تحقيق اتفاق أوسع على تنفيذ استراتيجية واحدة شاملة لمجلس الأمن في مكافحة الإرهاب. وبناء على ذلك، دعي رئيسا اللجنتين المنشأتين عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على التوالي، إلى المشاركة في الاجتماع الاستثنائي الرابع الذي ستعقده اللجنة في ألماتي.

علاوة على ذلك، أبقت اللجنة التعاون قائماً بين خبرائها وفريق الرصد المعني بالجزاءات المفروضة على القاعدة وطالبان. وستسعى اللجنة أيضاً إلى أجراء الاتصالات المناسبة مع الخبراء المعينين حديثاً التابعين للجنة المنشأة في إطار القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فضلاً عن الفريق العامل المنشأ في إطار القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤). وهذا التعاون في ما بين اللجان يجب أن يحدث بالكامل وفقاً للأنظمة الداخلية لهذه الأجهزة وولاياتها.

وفي الختام، أود أن أدلي ببعض الملاحظات العامة بشأن برنامج عمل اللجنة الرابع عشر.

في الأشهر الثلاثة المقبلة، هناك مهمتان عمليتان تحظيان بأولوية عالية – أولاً القيام بالزيارات الأولى إلى الدول الأعضاء، وثانياً عقد الاجتماع الاستثنائي الرابع للجنة مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في ألماتي. بيد أنه لا يمكن تحقيق جميع الأهداف الواردة في البرنامج إلا إذا أصبحت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تؤدي عملها على النحو الأوفى في أقرب وقت ممكن. والآن، بما أن ميزانية المديرية التنفيذية قد تم اعتمادها وأنجز العمل المتعلق بآلياتها الإدارية، المهم على نحو خاص القيام في الوقت المناسب بتوظيف الخبراء والموظفين الذين توازي مؤهلاتهم متطلبات المهام المتعلقة بتنشيط لجنة مكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر السفير دنيسوف على ملاحظاته وإحاطته العلمية الشاملة.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السفير دنيسوف،

على إحاطته الإعلامية الشاملة التي يؤيدها وفد بلدي كامل التأييد. إن إدارته القديرة لعمل اللجنة محل تقدير كبير. ونحن نؤيد برنامج العمل الطموح الذي قدمه لفترة ٩٠ يوماً والذي يتضمن أولويات راسخة. وتتوقع حكومة بلدي أيضاً الكثير من المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لدى إنشائها، ونلاحظ مع ارتياح كبير أن المديرية التنفيذية تشق طريقاً جديداً.

وبما أن الدانمرك تؤيد تمام التأييد البيان الذي سيدلي به لاحقاً زميلي سفير لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أود أن أقصر بياني على بضع نقاط موجزة.

أولاً، أود أن أعرب عن الدعم العام الذي تقدمه حكومة بلدي للتوصيات المتعلقة بمكافحة الإرهاب الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. إن الإرهاب يدأب بطرائق وحشية ودنيئة على تذكيرنا بخطورة تهديده للسلم والأمن الدوليين. لقد أنجزت فرادى الدول الكثير من العمل، وكذلك تم إنجاز الكثير عن طريق التعاون المتعدد الأطراف – بما في ذلك جهود المجموعات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية – في الحد من قدرة الإرهابيين على التحرك. ولكن كما نعلم جميعاً، هذه مجرد البداية. إننا نخوض حرباً طويلة وشاقة تقتضي نهجاً ثابتاً ومتعدد الأجزاء.

وفي هذا المسعى البعيد الأجل، من الضروري أن تضطلع الأمم المتحدة بالدور القيادي. ونوافق على أن المهم وضع استراتيجية شاملة لمكافحة خطر الإرهاب، ونتطلع إلى الإسهام في تنفيذ هذه التوصية للفريق الرفيع المستوى.

ومما يبعث على قلق كبير أن عدداً متزايداً من البلدان تتقاعص عن تنفيذ التزاماتها بتقديم تقارير الإبلاغ. نحن نعترف بأن التقارير وحدها لا توقف عمل الإرهابيين. ومع ذلك تظل هذه التقارير عماد قدرة لجنة مكافحة الإرهاب على رصد الخطوات الفعلية المتخذة ميدانيا. وبالتالي فإن من المثير للقلق بشكل خاص أن ٣١ بلدا لم يقدم تقاريره الثانية؛ وفي الواقع فإن تلك البلدان الـ ٣١ قد فقدت تواصلها مع لجنة مكافحة الإرهاب. وإننا ندرك أن الإبلاغ يمكن أن يشكل قيدا على الموارد الإدارية المحدودة بالفعل. ولكن على ضوء المخاطر المحتملة لقيام الإرهابيين باستغلال هذه الثغرات، فإننا نحث تلك الحكومات على السعي للحصول على المساعدة للوفاء بالتزاماتها بدلا من التخلي عنها ببساطة.

وفي حين أن مسؤولية الإبلاغ عن الالتزامات وتنفيذها بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) تقع على عاتق الدول، فإنه ينبغي أيضا للجنة أن تتحلى بروح الابتكار في مساعدة البلدان على التغلب على كل القيود المحتملة حتى تعود إلى المسار السليم. وإن إنشاء المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب توفر التغذية التي تمس الحاجة إليها من الموارد لخدمات دعم الأمانة العامة بالنسبة للجنة مكافحة الإرهاب. إن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب قد بدأت فعلا عملها وستكون قريبا جاهزة للعمل بكامل طاقتها. ويحدونا الأمل في أن يؤدي ذلك إلى تمهيد الطريق أمام إجراء حوار هام مع الدول حول تنفيذ التزاماتها. وكما أشار الرئيس في برنامج العمل للأيام التسعين القادمة فإن أولى الزيارات الميدانية للدول يحتمل أن تبدأ قريبا. وإننا نؤيد بقوة تلك الزيارات ونشجع الدول على أن توفر التعاون الكامل للأفرقة الزائرة.

لقد قيل الكثير عن ضرورة تسهيل وصول البلدان إلى المساعدة التقنية اللازمة للوفاء بالتزاماتها. وإن حكومتي تعتبر هذه المسألة ذات أولوية عالية. ودور المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بوصفها ميسرة للمساعدة التقنية دور حيوي، وإننا نسير في الاتجاه السليم. ولكن ينبغي ألا نكتفي بذلك. ويحدونا الأمل في أن تتمكن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بكامل موظفيها من كفالة

أن يتم بكفاءة تحديد الاحتياجات والأولويات. ومن الضروري أيضا التركيز على ملاءمة تلك الاحتياجات مع المانحين المحتملين والوكالات التنفيذية. ونتطلع إلى العمل مع لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لتحقيق ذلك الهدف.

وأخيرا، أعتقد اعتقادا قويا بأننا سنحقق تلك الأهداف إذا ما نجحنا في إشراك المنظمات الدولية والإقليمية في هذا المسعى، على النحو الواجب، ولذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه التهانئ إلى الرئيس والمنظمين للاجتماع الاستثنائي الرابع للجنة مكافحة الإرهاب مع المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الذي سيعقد في أواخر هذا الشهر. إن التعاون الجيد هو العامل الرئيسي لضمان الاستخدام الفعال للموارد المستثمرة في مكافحة خطر الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر ممثلة الدانمرك على اقتراحاتها.

السيد جانغ ييشان (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السفير دنيسوف، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، على إحاطته الإعلامية خلال الأشهر الثلاثة الماضية، قامت لجنة مكافحة الإرهاب، تحت قيادته، بعمل فعال يستحق الثناء من قبل مجلس الأمن.

وخلال الفترة الانتقالية لإصلاح اللجنة شاركت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بنشاط في أعمالها. وهنا نود أن نعبر عن تقديرنا لمدير المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، السفير روبيريز.

إننا نرحب ببرنامج عمل لجنة مكافحة الإرهاب لفترة التسعين يوما الرابعة عشرة. ونأمل أن تبدأ المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب أعمالها بالكامل في أسرع وقت ممكن لكي تتمكن من تنفيذ النقاط المختلفة التي وافق عليها المجلس حول تنشيط لجنة مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد أود أن أدفع بثلاث نقاط موجزة.

أولا، ينبغي أن تساعد وتشجع لجنة مكافحة الإرهاب على صياغة استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب. فلجنة مكافحة الإرهاب هي إحدى أكثر آليات المجلس فعالية في ميدان مكافحة الإرهاب. إن سلطتها وشرعيتها تحظيان بالاعتراف من جانب كل الأطراف. وينبغي أن تواصل لجنة مكافحة الإرهاب الاضطلاع بدور مركزي في هذا المجال، بما في ذلك – وفقا لمقتضيات القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) – بتنفيذ أفضل الممارسات وصياغة المعايير والأنظمة في ميدان مكافحة الإرهاب لمساعدة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها في مجال مكافحة الإرهاب. وإننا نؤيد البدء قريبا في أعمال الفريق العامل المنشأ بموجب أحكام القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، لكي يتمكن من الاضطلاع بدور هام في توسيع الأساس القانوني والتفاهم المشترك في ميدان مكافحة الإرهاب.

ثانيا، ينبغي أن تواصل لجنة مكافحة الإرهاب تعزيز وتحسين جهودها في مجال المساعدة في مكافحة الإرهاب من خلال تقييم المساعدات التي تحتاجها الدول الأعضاء ومن خلال عملها كحلقة اتصال بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية. وقد اضطلعت لجنة مكافحة الإرهاب بدور مفيد في ذلك الصدد. وينبغي أن تستغل اللجنة استغلالا أكبر مواطن قوتها وأن تتخذ التدابير العملية لتعزيز دمج الموارد بين البلدان المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية حتى تحقق المساعدات المقدمة في مجال مكافحة الإرهاب نتائج عملية أكبر. ونأمل في أن تخطط لجنة مكافحة الإرهاب بعناية أولى زياراتها للدول الأعضاء لكي تؤدي تلك الزيارات دورها الهام في تعزيز الحوار الذي تجريه اللجنة مع الدول الأعضاء، وفي الوفاء باحتياجات تلك الدول من المساعدة.

ثالثا، نرحب بالاجتماع الاستثنائي الرابع للجنة مكافحة الإرهاب مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، الذي سيشترك في استضافته كمنولث الدول المستقلة وحكومة كازاخستان. ونأمل في أن يزيد هذا الاجتماع تعزيز التعاون بين لجنة مكافحة الإرهاب والمنظمات ذات الصلة في ميدان مكافحة الإرهاب. كما أننا نؤيد استمرار تعزيز التنسيق والاتصال بين لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، واللجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والفريق العامل ١٥٦٦.

السيد طومسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بياني بتسجيل تقدير المملكة المتحدة للإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير دنيسوف وأيضا للعمل الذي قام به بوصفه رئيسا للجنة مكافحة الإرهاب، وبالإشادة بأعضاء الوفد الروسي، الذين لم يدخروا جهدا في دعم لجنة مكافحة الإرهاب خلال هذه الفترة الانتقالية. وأود أيضا أن أشكر السيد روبيريز على جهوده التي كرسها لمتابعة إنشاء المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في أقرب وقت ممكن.

وأعرب عن تأييد وفدي للملاحظات التي سيبديها ممثل لكسمبرغ في الوقت المناسب بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ولذلك لا يبقى لي إلا أن أعلّق على بضع نقاط، فأبدأ بالتناول الموجز لمسألة إنشاء المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

من وجهة نظر المملكة المتحدة كان التأخير في إنشاء المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب مثيرا للإحباط. وبالرغم من ذلك فإننا الآن على عتبة أداء الهيكل الجديد لوظائفه. ويحدونا عظيم الأمل في أن تتمكن المديرية من العمل بكامل طاقتها بحلول موعد هذه الجلسات المفتوحة القادمة. ومن المهم أن يتوفر للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب خبراء قادرون على الفهم الحقيقي لقضايا مكافحة الإرهاب. وإن لدى لجنة مكافحة الإرهاب برنامج عمل طموحا في الحوار مع الدول، وفي الحوار مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وفي الحوار كذلك مع جهات أخرى في الأمم المتحدة. كما أن لجنة مكافحة الإرهاب تطور دورها في مجال تقديم المساعدة التقنية وتأخذ على عاتقها مسؤوليات جديدة – على سبيل المثال، في تجميع قاعدة بيانات لأفضل الممارسات. إننا جميعا سنحتاج إلى خبراء على مستوى رفيع من الخبرة لمساعدتنا في المضي قدما بذلك العمل.

هناك بضعة عناصر هامة في جدول أعمال لجنة مكافحة الإرهاب في الأشهر القادمة. ويرى وفد بلدي أن هناك مجالين أساسيين. أولهما الترحيب الشديد بعلاقة لجنة مكافحة الإرهاب بالدول. وأود أن أغتنم هذه الجلسة لأشجع جميع الدول – ومما لا يقل أهمية من خلال بعثاتها في نيويورك – على التعرف على لجنة مكافحة الإرهاب وموظفي المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وإنني أعلم أن اللجنة حريصة كل الحرص على فهم الظروف والتحديات الخاصة بكل بلد في وضع نهج خاص به لمكافحة الإرهاب وفي تنفيذ التزاماته بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وفي ذلك السياق، مما يجدر الترحيب به الزيارات المبرمجة التي تقوم بها لجنة مكافحة الإرهاب إلى الدول. ونتطلع إلى أن تصبح تلك الزيارات جزءا منتظما من عمل اللجنة. وتشكل الزيارات سبيلا مباشرا جدا لمساعدة البلدان في التصدي للإرهاب، وهي توفر فرصة غير مسبوقة للجنة ذاتها كي تفهم التحديات على أرض الواقع فهما عميقا.

وجزء آخر من نهج اللجنة للاتصال هو حوارها مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. وتحظى جميع تلك المنظمات معا بمعرفة أكثر تخصصا وتفصيلا بتحدي تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) من المعرفة التي يمكن أن تحظى بها أبدا لجنة مكافحة الإرهاب. ونتطلع إلى اجتماع اللجنة الذي يعقد في ألما – آتا الأسبوع المقبل ونود أن نشكر رابطة الدول المستقلة وحكومة كازاخستان على دورهما في جعل عقد هذا الاجتماع ممكنا.

وتود المملكة المتحدة، بوصفها الرئيس الحالي لمجموعة الثمانية، أن تؤكد على التزام تلك المجموعة، وخاصة فريقها للعمل المعني بمكافحة الإرهاب، بالعمل مع لجنة مكافحة الإرهاب والإدارة التنفيذية لمكافحة الإرهاب.

إن تقديم المساعدة التقنية ما برح يشكل مجالا رئيسيا ثانيا لعمل لجنة مكافحة الإرهاب والإدارة التنفيذية لمكافحة الإرهاب. وبطبيعة الحال، فإن إقامة علاقات مباشرة مع الدول – الدول المانحة والمتلقية على السواء – ستكون أمرا رئيسيا لذلك الأمر، مثلما ستكون العلاقة مع المنظمات التي يمكن أن تقدم مشورة متخصصة. كما أن المملكة المتحدة، بوصفها رئيسا لفريق العمل المعني بمكافحة الإرهاب التابع لمجموعة الثمانية، ستعمل على ضمان استمرار الفريق في تطوير دوره في دعم لجنة مكافحة الإرهاب. ونتطلع إلى إقامة تعاون أكبر بين هاتين الهيئتين.

وستعمل المملكة المتحدة من خلال لجنة مكافحة الإرهاب من أجل دعم إتباع نهج أكثر تفاعلا وهادفا نحو تقديم المساعدة. ونعتقد أن الأمر الهام في عمل لجنة مكافحة الإرهاب هو أن ننظر ليس في ما إذا كنا نفي بمسؤولياتنا في تجهيز التقارير فحسب بل ما إذا كنا في الواقع نتحمل مسؤوليتنا الأكبر في مساعدة الدول على التصدي للإرهاب على الصعيدين الوطني والدولي.

ولكن، مما يجدر ذكره في هذه اللحظة أنه ما لم تشترك الدول مع لجنة مكافحة الإرهاب، سيستحيل علينا في اللجنة أن نتمكن من إجراء تحليل دقيق لما تحتاج إليه الدول. ولذلك السبب، فضلا عن العديد من الأسباب الأخرى، أود أن أشارك من ناشدوا بالفعل الدول الوفاء بالجدول الزمني لتقديم التقارير، وإذا كان القيام بذلك يشكل صعوبات، أن تتصل هذه الدول باللجنة بغية بدء تداول حول كيفية القيام به.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أذكر مجالين للعمل الذي سيحصل بالتوازي مع عمل لجنة مكافحة الإرهاب. أولا، سينظر أعضاء المجلس في أفضل طريقة للتأكد من أن الجهد الذي تبذله لجنة مكافحة الإرهاب على أكبر قدر ممكن من الفعالية. وبذلك أعني، في جملة أمور، كيفية تمكننا من استخدام وتنسيق الخبرة التي لدينا في الهيئات الفرعية الأربع للمجلس التي تتعامل مع المسألة.

والمجال الثاني للعمل الموازي لعمل لجنة مكافحة الإرهاب هو العمل الذي بدأ بالفعل، للنظر في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. وبعض الاقتراحات الرئيسية الواردة في ذلك التقرير تتصدى للإرهاب. وأحد الاقتراحات بعينه جدير بالذكر صباح هذا اليوم وهو: التوصية بوضع استراتيجية شاملة ''للأمم المتحدة'' بشأن الإرهاب. وتؤيد المملكة المتحدة بشكل كامل ذلك الاقتراح. وذكر الأمين العام بالفعل أنه يعمل على تنفيذ الاقتراح، بإعداد استراتيجية تجمع نطاقا من الأدوات والمنظمات في كل منظومة الأمم المتحدة. وإني لعلى يقين من أن لجنة مكافحة الإرهاب ستشكل جزءا رئيسيا من نهج الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن مسألة كيفية إحداث فرق في مكافحة الإرهاب يتجاوز عمل أو اختصاص لجنة مكافحة الإرهاب وحدها. وتتطلع المملكة المتحدة إلى المشاركة في تلك المناقشة الواسعة أيضا.

إن للمجلس جدول أعمال حافل بالعمل بشأن مكافحة الإرهاب في العام المقبل. وأنشئت لجنة مكافحة الإرهاب للاضطلاع بدور محوري في المسعى الدولي لمكافحة الإرهاب. ونعتقد أن من المهم للجنة وللمجلس أن نبدي استعدادنا لفعل ذلك. وينبغي أن يكون ٢٠٠٥ عاما هاما للجنة مكافحة الإرهاب، بحيث نتمكن من تسخير مواردنا الجديدة لإحداث تأثير حقيقي. والمملكة المتحدة وبعثتي على استعداد للاضطلاع بدورهما في تحمل تلك المسؤولية، بالتشمير عن سواعدنا ومواصلة العمل الجوهري الذي ينتظر القيام به.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نؤمن بأن من المفيد أن نذكر للمجلس أهمية المساعدة التقنية التي يمكن أن تقدمها لجنة مكافحة الإرهاب.

السيد مهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نود أولا أن نعرب عن شكرنا للترحيب الذي أعرب عنه السفير دنيسوف لوفدي، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب. وتنزانيا، بوصفها عضوا جديدا في مجلس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب، ستبذل كل ما في استطاعتها للتعاون مع الآخرين للمساعدة على تمكين اللجنة من الاضطلاع بولايتها الهامة، المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

إن عزم تنزانيا، بوصفها أحد البلدان الكثيرة التي لديها تجربة مباشرة لوقوع هجوم إرهابي رئيسي على أرضها، على مكافحة تلك الآفة لم تكن أبدا أقوى، بينما تولى الاعتبار الواجب لمبادئ حقوق الإنسان. وأكد على ذلك من جديد رئيس تنزانيا، بنجامين وليام مكابا، في خطابه للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي بقوله: ”ويجب أن لا يكون هناك شك حول عزمنا الذي لا يتزعزع في التعاون مع الآخرين في مكافحة الإرهاب بكل أشكاله“ (A/59/PV.3، صفحة ٢٧).

وتؤمن تنزانيا بشدة بأن من شأن القيام بتنسيق أفضل للحرب على الإرهاب وخوضها بشكل فعال من خلال الأمم المتحدة. وذلك هو المكان حيث تتضح على النحو المناسب أهمية لجنة مكافحة الإرهاب على النحو المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ونشكر رئيس لجنة مكافحة الإرهاب على إحاطته الإعلامية بشأن العمل الذي أنجز في عام ٢٠٠٤. ونود أن نعرب عن امتناننا على العمل الجدير بالإشادة للجنة في فحص التقارير التي قدمتها الدول الأعضاء. ولكن، كما بينت الإحاطة الإعلامية، ينبغي أن تعالج فورا المسألة الجوهرية لنقص سعة الخبرة. ومن المأمول أن يؤدي الإنشاء الكامل للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، في ظل مديرها التنفيذي المقتدر، السيد خافيير روبيريز، إلى حل المشكلة.

ونلاحظ مع الاهتمام أن لجنة مكافحة الإرهاب ما زالت تبذل جهودا لتوضيح نهج جديد لتيسير تقديم المساعدة التقنية. وتتطلع تنزانيا إلى الجهود التي تبذلها حاليا لجنة مكافحة الإرهاب وخبراء المديرية التنفيذية للجنة في ذلك الصدد، وتنتظر نتائج هذه الجهود. ونرى أن تلك المساعدة التقنية يمكن أن تساعد بشكل هائل وفي وسعها أن تساعد بقدر كبير البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، في إعداد وتقديم تقارير سليمة في الوقت المحدد.

وفي ذلك الصدد، تؤيد تنزانيا أيضا قيام لجنة مكافحة الإرهاب بزيارات إلى الدول الأعضاء. وتشكل الزيارات مصدرا مفيدا لتبادل المعلومات والخبرات بشأن المتطلبات الدقيقة للمساعدة التقنية بغية التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) وغيره من القرارات ذات الصلة المتعلقة بالإرهاب.

وفيما يتعلق بموضوع ذي صلة بهذا الأمر، فإن فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، تحت توجيه لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) المتعلق بتنظيمي القاعدة والطالبان، سيزور بلدي، جمهورية تنزانيا المتحدة، في ٢٦ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وتتطلع حكومتي إلى الترحيب بفريق مجلس الأمن الزائر، وهي مستعدة لأن تناقش معه، بشكل مباشر، متطلبات التزاماتنا بتقديم التقارير في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩).

ونود أيضا أن نشكر السفير دنيسوف على تقديم برنامج عمل لجنة مكافحة الإرهاب للأشهر الثلاثة المقبلة – كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠٥. ولا يسع المرء عند مطالعة هذا البرنامج إلا أن يُعجب بحجم العمل الهائل الذي ستقوم به اللجنة لتنفيذ أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وتود تنزانيا أيضا أن تشيد بالتحضيرات الجيدة التي قامت بها اللجنة لعقد الاجتماع الخاص الرابع مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، الذي سيُعقد في ألماتي، كازاخستان، من ٢٦ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

أخيرا، نشيد بجهود الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. ولقد اقترح هذا الفريق في تقريره الذي نشر مؤخرا تعريفا للإرهاب – وهو مسألة ظلت محيرة للجمعية العامة مدة ١٠ سنوات تقريبا وتعرقل عملية إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب. فالتعريف المقترح في التقرير يشبه صيغة وعناصر قرار مجلس الأمن ١٥٦٦ (٢٠٠٤). ونعتقد أنه يمكن لذلك التعريف أن يكون موجها مفيدا للجمعية العامة في المساعدة على بناء توافق آراء واتفاق على هذه المسألة للتمكين من اعتماد الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير ماهيغا على تذكيرنا بالأهمية التي يعلقها على مسألة الإرهاب الفريق الرفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أشكر السفير دنيسوف، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، على تقريره الوافي عن أنشطة اللجنة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وبرنامج عملها لفترة الـ ٩٠ يوما من بداية هذا الشهر إلى نهاية آذار/مارس هذا العام.

مازال بلاء الإرهاب يمثل أحد التهديدات الرئيسية للسلم والأمن الدوليين في القرن الحادي والعشرين. وفي الحقيقة، فإن الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير يذكر الإرهاب في موجز تقريره الوارد في الوثيقة A/59/565 بوصفه واحدة من ”ست مجموعات من التهديدات لابد أن يعني بها العالم الآن وفي العقود المقبلة“.

وبالنظر إلى ذلك السيناريو، فإن لعمل لجنة مكافحة الإرهاب دورا أساسيا في تنفيذ ولاية مجلس الأمن – أي حفظ السلم والأمن الدوليين بموجب الميثاق. ونلاحظ بارتياح أن هناك تقدما مطردا في عمل اللجنة وتطورها. ويشمل هذا التطور، أولا، المديرية التنفيذية للجنة، التي أُنشئت في حزيران/يونيه الماضي، وهي مفيدة وفعالة فيما يتعلق باللجنة، رغم أنها لم تصبح جاهزة للعمل تماما. وثانيا، التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية آخذ في التزايد وقد أسفر عن نتائج واضحة. وثالثا، التنسيق مع هيئات المجلس الأخرى التي تتعامل مع الإرهاب ما زال يتوسع. ورابعا، وهو الأهم، التفاعل مع الدول الأعضاء يتقدم ويتعمق، وبصفة رئيسية من خلال التقارير القطرية، التي هي أهم شكل من أشكال الحوار بين الدول واللجنة في التصدي لخطر الإرهاب.

لقد باشرت اللجنة تنفيذ ولايتها بنشاط بموجب القرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٣٥ (٢٠٠٤) و ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، مما أكد مؤخرا وحدة وعزيمة المجلس في استئصال الإرهاب ومرتكبيه. والفريق العامل المنشأ بموجب القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، الذي تتشرف الفلبين برئاسته، سيعقد اجتماعه الأول وسيبدأ عمله قبل نهاية هذا الشهر.

ورغم أن عمل اللجنة يتقدم، مازال هناك مجال كبير للتحسين. ونأمل أن نرى المديرية التنفيذية للجنة جاهزة للعمل مبكرا وفي غضون التسعين يوما المقبلة. وكما أكد السفير دنيسوف، فإن الفترة الانتقالية التي تسبق وصول المديرية إلى كامل طاقتها تقلل إنتاجية اللجنة في استعراض التقارير القطرية وأداء مهامها الأخرى. إننا نشجع على تنفيذ عملية تعيين الخبراء والموظفين بشكل سريع حتى تتمكن المديرية من العمل بكامل طاقتها في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق بمسألة تكوين المديرية، يؤكد وفد بلدي كثيرا على تعيين الأفراد الأكفاء على أساس مبدأ المساواة بين الجنسين والتوازن الجغرافي. ونعتقد أن فريقا تمثيليا من الخبراء في المديرية سيوفر درجة أكبر من الشرعية ومنهلا قويا للمعرفة الوثيقة بجميع مناطق العالم، وهو ما سيفيد عمل مكافحة الإرهاب.

ويسرنا أن نلاحظ أن الزيارات إلى الدول، بموافقتها، كما يتوخى القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤)، ستتم خلال فترة ٩٠ يوما. كما نلاحظ أن اللجنة تعد حاليا لأولى هذه الزيارات وتستكمل الإطار الذي ستُجرى فيه هذه الزيارات. إننا نعتبر دائما أن التفاعل المباشر بين اللجنة والدول الأعضاء أفضل نوعيا من كتابة الرسائل وتقديم التقارير القطرية، ويمكن أن يكون عاملا مؤثرا في تحسين التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب. إن الفهم الأفضل يعزز التعاون، ومن شأن الزيارات القطرية للجنة أن تسهم في تحقيق فهم أكبر من الدول الأعضاء لما يحاول المجلس تحقيقه في مجال مكافحة الإرهاب.

لقد أثار السفير دنيسوف أيضا مسألة الاتجاه المتزايد نحو التقديم المتأخر للتقارير القطرية. ولقد تفاقمت هذه المشكلة بصورة متزايدة بمرور الوقت، ويجب أن تبدأ اللجنة بجدية النظر في نُهُج علاجية للتصدي لهذه المشكلة المتنامية، مشكلة التقارير المتأخرة. وإن لم تُحل المشكلة فستكون على المحك فعالية اللجنة على المدى القصير والمدى الأبعد، والأخطر من ذلك أن مصداقية مجلس الأمن ستكون على الأمد الأبعد على المحك. ولكن في السياق الأكبر يبدو أن المشكلة من اختصاص اللجنة وحدها. ولكنها مشكلة تسبب أيضا الإزعاج للجان المجلس الأخرى التي تتعامل مع قضايا مكافحة الإرهاب وعدم الانتشار. لذلك من الأهمية البالغة أن تكفل جميع هيئات المجلس المعنية التنسيق والتعاون الوثيقين في تنفيذ الولايات الخاصة بها ينبغي لها أن تتوخى نهجا وطرائق متزامنة تساعدها في أن تقوم كل منها بولايتها وأن تحل المشاكل المشتركة بينها.

إننا نؤيد الأنشطة التي قامت بها اللجنة فعلا، والأنشطة التي ستقوم بها، من أجل التعزيز النشط الفعال للتعاون العملي مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في جميع المجالات المتعلقة بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونعلم أنه تحت الرعاية المشتركة للجنة ورابطة الدول المستقلة، سيُعقد الاجتماع الرابع مع تلك المنظمات في وقت لاحق من هذا الشهر في الماتي، كازاخستان. ونأمل أن يزيد هذا الاجتماع تعميق الاتصالات والتعاون بين اللجنة وتلك المنظمات من أجل تحقيق التنفيذ الكامل للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

أخيرا، فإننا نتقيد في الحرب على الإرهاب بفكرة وجوب استرشاد مجلس الأمن، الذي يعمل من خلال لجنة

مكافحة الإرهاب، بمبادئ التعاون والشفافية والمعاملة المتساوية لجميع الدول. فالجهد العالمي لمكافحة الإرهاب يتطلب من مجلس الأمن وبقية أعضاء الأمم المتحدة أن يظلوا شركاء ملتزمين إذا أُريد تحقيق النجاح في القضاء على آفة الإرهاب. وأملي أن يكون ذلك هدفنا المشترك ونحن نمضي قدما في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير باخا على تذكيرنا بأهمية الشفافية في عمل اللجنة.

السيد دلا سابلبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر السفير دنيسوف، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، على تقريره، وأن أعرب له عن تقديرنا الكبير لعمله بصفته رئيسا للجنة.

وأؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي.

يشكل الإرهاب واحدا من أخطر التهديدات على السلام والأمن الدوليين، وقد كرر ذلك الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير في تقريره المقدم إلى الأمين العام. وفرنسا تشارك بنشاط في الكفاح ضد تلك البلية وتعمل من أجل أن تتخذ الأمم المتحدة إجراءات فعالة لبلوغ تلك الغاية، وعلى وجه التحديد الإجراءات الفعالة من جانب لجنة مكافحة الإرهاب. وأود في ذلك الصدد أن أشدد على الجوانب التالية للتطورات الأخيرة في عمل اللجنة.

يتم الآن تشكيل المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وفقا للقرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤)، وستتمكن المديرية قريبا من العمل بشكل كامل، عملا بطلب المجلس في القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤). وأود أن أشكر السيد روبيريز مرة أخرى على عمله الدؤوب لتحقيق ذلك الهدف وأن أتقدم بالتحية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي قدمت الموارد اللازمة للمديرية التنفيذية حتى تضطلع بمهمتها.

أنتقل إلى البرنامج الجديد لعمل اللجنة، وأود أن أشدد على عدد من الأهداف التي تم التأكيد عليها في البرنامج، والتي توليها فرنسا الأولوية.

أولا، كما قلت في الماضي، يسر فرنسا أنه جرى التسليم بأن تنظيم زيارات إلى الميدان يشكل أولوية من الأولويات الجديدة للجنة، مما يسمح لها بأن تكون أكثر فعالية وفائدة. والزيارات ستمكننا من إعداد تقييمات دقيقة عن كيفية تنفيذ الدول واجباتها بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وستتمخض الزيارات عن وضع توصيات، بما فيها توصيات عن المساعدة التقنية عند الضرورة، بغية مساعدة الدول على الامتثال. وستجري الزيارة الأولى في الأشهر القادمة، وهذا تطور إيجابي.

ويشدد برنامج العمل أيضا على التعاون المعزز بين لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة، وكذلك مع اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وإننا ندعم ذلك الهدف دعما تاما. وأود أن أضيف أن التعاون بين لجنة مكافحة الإرهاب والفريق العامل المنشأ عملا بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) يوفر إمكانية إضافية لتعزيز أنشطة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

ويسر فرنسا أيضا أن تكون لجنة مكافحة الإرهاب قد بدأت بالنظر في الظاهرة المثيرة للقلق بشكل متزايد وهي بطء الدول في تقديم تقاريرها للجنة. وتعد التقارير المتأخرة دليلا على الصعوبات العديدة التي يكتنف تجميعها، الذي إذا اضطُلع به بجدية فإنه يمكن أن يكون مهمة شاقة حقا. إلا أن المجلس لا يسعه السماح بأن الواجبات الملزمة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) لا تنفذ بالكامل. لذلك يجب علينا معالجة الحالة بتحديد نوع المساعدة التي قد تتطلبها الدول. ويقدم

البرنامج العالمي لمكافحة الإرهاب التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة خدمات استشارية يمكن أن تكون مفيدة في إعداد التقارير. وفيما يتجاوز التقيد بالواجبات التي ينطوي عليها الإبلاغ، فإن فرنسا يحدوها الأمل أن تبدأ لجنة مكافحة الإرهاب قريبا في تقييم متطلبات المساعدة التقنية للدول.

لقد جرى التشديد في برنامج عمل اللجنة، على نحو مناسب، على التعاون بين اللجنة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، وكذلك مع المنظمات الدولية والإقليمية. وفي إطار المنظمة فإننا نؤمن بأن التقارب والتعاون الوثيق مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة يكتسيان أهمية كبيرة. وبالنسبة إلى المنظمات الدولية، فإن فرنسا يحدوها الأمل أيضا أن تتمكن لجنة مكافحة الإرهاب من أن تعمل بفعالية أكبر مع فريق العمل المعني بمكافحة الإرهاب التابع لمجموعة الدول الثماني، لأننا نؤمن بأن ذلك الفريق يمكن أن يقدم دعما مجديا لمهمة لجنة مكافحة الإرهاب. أما بالنسبة للمنظمات الإقليمية، فإن اللجنة توشك على تنظيم اجتماع تشاوري إعلامي في ألماتي. وإن برنامج العمل والمتابعة الذي سيعرض هناك يحظى بدعمنا ونأمل أن تتبنى المنظمات المدعوة لحضور الاجتماع توجهات الوثيقة بصورة كاملة.

وبالإضافة إلى مجمل عمل لجنة مكافحة الإرهاب رهن المناقشة اليوم يعرف الجميع بتوصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. وإننا ننتظر باهتمام شديد الاستراتيجية العالمية التي ستعد وفقا لإرشادات الأمين العام. ونشاطر الأمل بأن يبرز اتفاق على تعريف الإرهاب، فيتعزز بذلك توافق الآراء الذي يجب أن يكون محور أنشطتنا. ونأمل أن يتمخض مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر عن تقدم عظيم بشأن هذه الأمور، لكننا يجب أن نشمر عن ساعد الجد ونعكف على النظر في كيفية إعطاء زخم جديد لأنشطة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وفرنسا تؤمن بأن الفريق العامل المنشأ وفقا للقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) يمكن أن يساهم في تلك الممارسة الطموحة.

السيد روستو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر رئيس اللجنة دنيسف على إحاطته الإعلامية هذا الصباح، وبشكر فريقه كاملا على قيادتهم للجنة مكافحة الإرهاب. إن اجتماعات مجلس الأمن هذه كل أربعة أشهر تساعد في كفالة أن تبقى مكافحة الإرهاب على رأس جدول أعمال المجلس والأمم المتحدة.

إن مجلس الأمن مع أجهزة مكافحة الإرهاب التابعة له يدخل مرحلة هامة، ويجب بذل كل جهد ممكن لكفالة التنسيق المناسب. والفريق العامل المنشأ بموجب القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) سيبدأ اجتماعاته في وقت لاحق من هذا الشهر. وقد أنيطت بالفريق ولاية مهمة، تشمل تقديم توصيات للمجلس عن التدابير العملية التي يجب فرضها على الضالعين أو المرتبطين بالأنشطة الإرهابية من غير المشمولين بقائمة لجنة الجزاءات المعنية بالقاعدة والطالبان. لكن الفريق، في تنفيذه تلك الولاية، ينبغي له أن يبذل جهدا خاصا للتنسيق مع أجهزة مكافحة الإرهاب الأخرى التابعة للمجلس.

إضافة إلى ذلك، سيصل قريبا إلى نيويورك خبراء اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ويبدأون عملهم المتمثل في مراجعة وتحليل التقارير المرفوعة إلى تلك الهيئة. وفي وقت مبكر من الربيع نتوقع أن تكون المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب قد اكتمل ملاكها وأصبحت جاهزة للبدء بزيارات الدول لتقييم جهودها المبذولة في الميدان تنفيذا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ونشجع الدول التي تحتاج الى المساعدة على أن تتصل بالسفير روبيريز وفريقه وأن تستقبلهم في عواصمها. وستكون لجنة مكافحة الإرهاب بعد تلك الزيارات قادرة على الانتقال إلى المرحلة

التالية والاقتراب من هدفها بتحديد الدول التي لا تفي بواجباتها بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) طلب صراحة من لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة والطالبان واللجنة المنشأة بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أن تحسن التنسيق فيما بينها. ولئن كنا قد لمسنا بعض التقدم في ذلك المجال، بما في ذلك أول اجتماع على الإطلاق بين رؤساء تلك الهيئات، ما زالت الحاجة تقوم إلى تشاطر المعلومات والتشاور لكفالة أن يتمكن المجلس من تقديم أعظم مساهمة ممكنة في حرب المعمورة ضد الإرهاب.

وهناك عدد من الخطوات الملموسة التي يمكن وينبغي اتخاذها في هذا المجال. أولا، ينبغي أن تعقد اجتماعات دورية بين الخبراء المكلفين بمساعدة كل من هيئات المجلس المتصلة بمكافحة الإرهاب. ثانيا، ينبغي لرئيس كل لجنة أن يعقد اجتماعا مشتركا على نحو منتظم مع أعضاء الأمم المتحدة لتقديم التقارير لهم عن عمله والسماح لهم بطرح أسئلتهم. ثالثا، ينبغي الاشتراك في وضع برامج العمل، بما في ذلك السفر المقترح للمدراء التنفيذيين للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الرصد. وأخيرا، ينبغي أن تستخدم المديرية التنفيذية، وفريق الرصد، وخبراء لجنة ١٥٤٠، عندما يبدأ عملهم، قاعدة بيانات مشتركة.

وعلى الرغم من وجود ثلاث لجان، والآن يوجد أيضا فريق عامل، وكلها تشارك في الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب، فيجب ألا ننسى أنها جميعها هيئات تابعة لمجلس الأمن. ويشرف على كل منها نفس الهيئة، وهي جزء منها. وفي الحقيقة هي مجلس الأمن. وفي الأسابيع والأشهر القادمة سيكون التنسيق المحسن بين هيئات مكافحة الإرهاب ضروريا لجعل الأمم المتحدة طرفا أكثر فعالية في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب.

واسمحوا لي أن أبرز أهمية الاجتماع الخاص الرابع للجنة مكافحة الإرهاب مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، الذي سيعقد في الأسبوع القادم في ألماتي بكازاخستان. فمثل هذه الاجتماعات تتيح فرصة لمثلي تلك المنظمات لمناقشة التحديات التي يواجهونها في تطوير وتنفيذ برامجها لمكافحة الإرهاب، ولتقاسم أفضل الممارسات، وتحسين التنسيق فيما بين مختلف الأطراف الفاعلة في النشاط المتعاظم لمكافحة الإرهاب. ومع ذلك، ينبغي أن يكون هذا الاجتماع أكثر من مناسبة للمناقشة وتبادل المعلومات. فينبغي له أن يؤدي إلى أفعال ونتائج.

وباختصار، بينما تتسم المناقشات في ألماتي بالأهمية فإن المتابعة ستكون بنفس الدرجة من الأهمية، إن لم نقل أكثر أهمية. وقد شاهدنا في كثير من الأحيان اجتماعات من هذا النوع لا تؤدي إلى أعمال المتابعة اللازمة للنهوض ببرنامج مكافحة الإرهاب الدولي. وعلى سبيل المثال، لا تزال هناك العديد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي لم تضع و لم تنفذ حتى الآن أية خطط عمل لمكافحة الإرهاب. كما أننا لم نشاهد بعد عددا كافيا من المنظمات التي طورت ونشرت بيانات عن أفضل الممارسات في مكافحة الإرهاب.

وسيكون تجمع ألماتي هو الاجتماع الخاص الأول للجنة مكافحة الإرهاب منذ إنشاء المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، وتعيين السفير روبيريز على رأسها. ونحن على ثقة كاملة بأنه سيساعد المنظمات المشاركة على اتخاذ خطوات المتابعة العملية اللازمة للنهوض بحملة مكافحة الإرهاب المتعددة الأطراف.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، السفير اندريه

دنيسوف على العرض الوافي لعمل اللجنة وبرنامج عملها في الشهور القادمة. وبوصفي عضوا في مكتب اللجنة، أود أن أعبر عن تأييدي لبيانه. وأود أيضا أن أعبر عن تقديري للسفير روبيريز، المدير التنفيذي لمديرية لجنة مكافحة الإرهاب على حضوره معنا، وعلى مساهمته في عمل الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك أود التشديد على العمل القيم الذي تقوم به الأمانة العامة دعما للجنة وللجانها الفرعية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإعادة تأكيد التزام البرازيل الحازم بمكافحة وشجب الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره كأكبر خطر يهدد السلم والأمن. وكما أن استخدام العنف العشوائي ضد غير المحاربين ينتهك القيم الأساسية لميثاق الأمم المتحدة فإن الإرهاب يستحق أشد الإدانة الجماعية. وللأسف، كما شاهدنا في حالة الأشكال الأخرى للعنف، مثل الجريمة المنظمة، لا يبدو محتملا أن نتمكن من القضاء الكامل على الإرهاب. في الأمم المتحدة تتعلق المسألة الرئيسية الآن بوضع قيود واضحة ومشروعة ومقبولة لاستخدام العنف. وإذا أنشئت على نحو سليم آليات فعالة للتعاون الدولي قد يكون من الممكن تخفيض الإرهاب إلى أدنى المستويات.

ومن أجل تحقيق هذه النتيجة المرجوة، ينبغي أن تكون للأمم المتحدة المسؤولية الرئيسية في تبني استجابة منسقة وشاملة ومتكاملة من جانب المجتمع الدولي ضد الإرهاب، كما لاحظ مؤخرا الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. وينبغي ألا تقتصر هذه الاستراتيجية على التدابير العقابية، بل ينبغي أن تتضمن أيضا معالجة الأسباب الأساسية للإرهاب. فمن المعروف أن الأوضاع الصعبة المتصلة عادة بالاضطهاد الاجتماعي والسياسي والثقافي، وكذلك التباينات الاقتصادية، غالبا ما تهيئ بيئة مواتية لنشوء التطرف. وينبغي أن تأخذ أية استراتيجية مقبولة في الحسبان الحاجة إلى التقيد بالأحكام ذات الصلة في القانون الدولي والممارسة القانونية السليمة.

نحن واثقون بأن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ستصبح فاعلة بشكل كامل في القريب العاجل، كما ذكر رئيس اللجنة. ونأمل بأنها ستكون قادرة على المساعدة في توسيع وتعزيز الحوار بين اللجنة ولجانها الفرعية مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات التابعة لها والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وبشكل خاص مع المفوض السامي لحقوق الإنسان. ونرحب بالدعوة إلى الاجتماع الخاص للجنة مع تلك المنظمات الذي سيعقد في ألماتي في الأسبوع القادم. ونأمل بأن المديرية التنفيذية ستكون قادرة، على تسهيل تقديم المساعدات التقنية الفعلية، وأيضا على ضمان أن يكون التعاون المقدم إلى البلدان من طرف ثالث وافية بالغرض. ونعتقد أن الجولة الأولى للزيارات المشتركة للجنة مكافحة الإرهاب وغيرها من المنظمات ذات الصلة، والتي من المقرر أن تبدأ في آذار/مارس ٢٠٠٥، ستتيح فرصة لتحديد احتياجات البلدان، وبالتالي تقديم التعاون الأكثر تركيزا.

وتذكِّر البرازيل بالحاجة إلى أن يراعي تشكيل أفراد الخدمة في المديرية التنفيذية في المستقبل متطلبات الكفاءة الفنية، وأن يعكس القيم والأنظمة القانونية للمجموعات الجغرافية في الأمم المتحدة. ونعتقد أننا سنتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء على أساس هذه المبادئ. ونرى أن هيكل لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب قد وضع لحماية الدول التي ترغب في التعاون، ولكنها لأسباب مختلفة تجد نفسها غير قادرة على القيام بذلك. وبالتالي، فإن لجنة مكافحة الإرهاب، وكامتداد لها المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، لا علاقة لهما بلجان الجزاءات.

ونعتقد بأن القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) يعبر عن لغة توفيقية تحتوي على رسالة سياسية واضحة وهامة. ولكن، مراعاة للدقة، ينبغي ألا تفسر بأنها تعريف لمفهوم الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا لما ارتآه الميثاق، نعتقد أن التوصل إلى تعريف متفق عليه للإرهاب يقع ضمن وظائف واختصاصات الجمعية العامة. فنحن غير مقتنعين بأن مجلس الأمن ينبغي أن يتولى صلاحيات إبرام المعاهدات. وفي غياب مثل هذا التعريف، قد تواجه اللجنة مخاطر أن تصبح دون داع المسائل المعروضة عليها مُسيَّسة.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن البرازيل ترحب بالجهود المبذولة لاستكمال وتعزيز جهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب وتظل مستعدة للمشاركة في المداولات المتصلة بهذه المسألة الهامة. وفي هذا الصدد، تتوقع البرازيل بأن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي سيقدمها الأمين العام، بالإضافة إلى توصيته بهذا الشأن، ستساعداننا في التغلب على المصاعب القائمة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير ساردنبرغ على تذكيرنا بأهمية دعم المنظمات الإقليمية في مكافحة الإرهاب، وبأن محاربة الإرهاب ينبغي أن تكون في سياق الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أحذو حذو المتكلمين السابقين بتقديم الشكر إلى السفير دنيسوف على عرضه الجامع لعمل لجنة مكافحة الإرهاب والتحديات التي تنتظرها في المستقبل. وأنتهز هذه الفرصة لأقدم له تقديرنا على القيادة الباعثة على الإعجاب التي أظهرها وهو يدير دفة لجنة مكافحة الإرهاب.

وإذ تؤيد رومانيا البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم للكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي سأجعل بياني مقتصرا على تعليقات موجزة قليلة ذات طابع تكميلي.

منذ بضع سنوات تصدر الإرهاب جدول أعمال مجلس الأمن. والخطاب الأول الذي ألقيته أمام المجلس السنة الماضية، في ١٢ كانون الثاني/يناير، كان متصلا بالإرهاب. وعلاوة على ذلك، فان نقطة انطلاق إسهام رومانيا ضمن المجلس لتعزيز المبادرات المتعاقبة في مجال مكافحة الإرهاب كانت انخراطها النشيط في العملية المعقدة، وهي عملية التفاوض بشأن القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) الذي اتخذ بالإجماع في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

وأعتقد أنه لذلك ليس من باب المصادفة أن تكون الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مدعوة مرة أخرى في بداية هذه السنة الجديدة إلى معرفة نشاطات إحدى أكثر الهيئات الفرعية التابعة للمجلس نشاطا وإلى الإعراب عن آرائها في هذا الموضوع.

وتتطلب مكافحة آفة الإرهاب العالمي المشؤومة الاستعراض والتعزيز المستمرين للآليات التي هي تحت تصرف الأمم المتحدة، وأيضا توطيد البعد المؤسسي للجهود المتخذة في هذا المجال على مستوى الأمم المتحدة.

وقيام لجنة مكافحة الإرهاب بزيارة دول أعضاء مختارة، بموافقتها، هو إحدى الأدوات التي وفرت مؤخرا للجنة في مساعيها الرامية إلى تعزيز الحوار مع السلطات المختصة في كل بلد من البلدان. ونعتقد بان هذه الزيارات ستسهم إسهاما كبيرا في رصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بينما توفر أيضا مؤشرات هامة على حاجات الدول إلى المساعدة الفنية.

وعلى الرغم من ذلك فمن اللازم القيام بالتنسيق والتعاون بين لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة بمقتضى القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) المتعلق بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان في الإعداد لهذه الزيارات ابتغاء تفادي أي تداخل ممكن. ويمكن توخي قيام اللجنتين بزيارات مشتركة لتحقيق

ذلك الهدف. وبالنظر إلى أن اللجنة المنشأة بمقتضى القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أصبحت جاهزة تماما للعمل فان مشاركة ممثليها في هذه الزيارات المشتركة قد ينظر فيها أيضا.

والعدد الكبير من الدول المتأخرة في تقديم تقاريرها الوطنية إلى لجنة مكافحة الإرهاب لا يزال مصدر قلق خاص. عدم تقديم التقارير، بغض النظر عن الدافع – الافتقار إلى الرغبة أو الافتقار إلى القدرة من جانب الدول المعنية – حالة تبعث على القلق الشديد وتنبغي معالجتها على أساس الأولوية. ولذلك ينبغي توخي اتخاذ مزيد من التدابير لرفع مستوى التبليغ من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ومجلس الأمن، بمضيه قدما بالدور الرائد في المكافحة العالمية للإرهاب، يستفيد من عمل ثلاث هيئات فرعية نشيطة، أي لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة ١٢٦٧، ومؤخرا لجنة ١٥٤٠. وولايات هذه اللجان وأنشطتها يترابط بعضها ببعض ترابطا وثيقا، بالنظر إلى أن الأعمال الإرهابية وانتشار أسلحة الدمار الشامل وجهان لنفس العملة. والتعاون فيما بين رؤسائها وأيضا فيما بين خبرائها لذلك أساسي لضمان اتخاذ نهج متماسك من جانب المجلس في مكافحة الإرهاب. إن آلية المشاورات الثلاثية الأطراف غير الرسمية التي أنشئت فعلا ينبغي أن تعزز وأن تعطى أبعادا جديدة. ويمكن للتبادل المنتظم للمعلومات وأيضا للتعاون في تحليل التقارير المقدمة من الدول الأعضاء وفي الاستجابة لها أن يجلبا قيمة إضافية لتلك الجهود.

وتلك التفاعلات لن تكون كاملة إذا لم تشمل المشاريع المتوقع أن يقوم بها الفريق العامل المنشأ بموجب القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤). وأنتهز هذه الفرصة لأرحب بالسفير باخا ممثل الفلبين لرئاسة ذلك الفريق العامل ولأن أطمئنه على تعاوننا التام، كما تم الإعراب عنه في سياق تعليلات التصويت التي تم القيام بها بعد التصويت على القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) من جانب معظم أعضاء المجلس. ونحن نثق بأن الفريق العامل سيصبح، تحت القيادة القديرة للممثل الدائم للفلبين، مصدرا هاما للتوصيات القيمة لعمل مجلس الأمن في مجال مكافحة الإرهاب.

وعلى نفس المنوال من الأهمية الحاسمة أن تشرع بسرعة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، تحت التوجيه البارز للسفير خافيير روبيريز، القيام بعملها على نحو تام وأن تتلقى جميع التقارير الضرورية من المنظمة برمتها على أساس واضح من الأولوية – كما ينبغي أن تكون الحالة بالنسبة إلى كل البنى المنشأة من جانب المجلس بقصد المكافحة الفعالة للانتشار المزدوج، انتشار الأعمال الإرهابية وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

وأعتقد أن تحرك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لفحص توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير فرصة طيبة لأن يقوم وفد بلدي بتسجيل تأييده للاستراتيجية العامة المعنية بمكافحة الإرهاب على نطاق الأمم المتحدة كما يقترحه ويؤيده الأمين العام.

وأخيرا أود أن أعرب عن امتناننا لرابطة الدول المستقلة ولحكومة كازاخستان على الجهود المبذولة في تنظيم الاجتماع الخاص الرابع للجنة مكافحة الإرهاب مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الذي سيعقد في الأسبوع القادم في ألماتي. ونؤيد تأييدا تاما تعزيز ممارسة عقد اجتماعات كهذه نظرا إلى أنها ترمي إلى زيادة تماسك الاستجابة العالمية للتهديد المخيف الذي يشكله الإرهاب الدولي بينما نستند إلى نتائج الخطوات الهامة المتخذة على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي في هذه المكافحة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعتقد أن كل أعضاء المجلس يشاطرون ممثل رومانيا آراءه فيما يتعلق بأهمية التعاون

بين لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة ١٥٤٠ التي يرأسها باقتدار كبير.

السيد اديتشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): دعوني أشكر السفير دنيسوف على إحاطته الإعلامية للمجلس بأنشطة لجنة مكافحة الإرهاب. أود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بالمدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، السفير روبيريز، على عمله الفعال وتفانيه الثابت للمهمة التي أسندت إليه.

لا بلد يمكنه أن يشعر آمنا من تهديد الإرهاب، ولا بلد يمكنه بمفرده أن يشعر أن لديه من القوة ما يكفي للتصدي له. لذلك، نحن بحاجة إلى مواصلة تجميع جهودنا وتعزيز التعاون الدولي الذي يبقى أفضل وسيلة لمكافحة الإرهاب.

لذلك تحتاج لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية إلى المواصلة بتصميم لجهودها الميدانية عن طريق تعزيز حوار بناء مع الدول ابتغاء أن توفر لها المساعدة الضرورية وأن يضمن توفير الظروف القانونية والمؤسسية والتشغيلية لرصد حركة الأموال والأنشطة العابرة للحدود من جانب الجماعات الإرهابية أو الإرهابيين، وتداول الأسلحة وغيرها من المنتجات الكيميائية.

وفي هذا الصدد تبقى الوثيقة الإطارية للتقييمات في الموقع أداة قيمة يجب أن تصاغ صياغة نهائية في أقرب وقت ممكن لتكون سياقا لزيارات لجنة مكافحة الإرهاب في الميدان. ويعتقد وفد بلدي أن الزيارات للدول الأعضاء ذات أهمية كبيرة بالنظر إلى أنها تجعل من الممكن تقرير مستوى تنفيذ الدول لالتزاماتها بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)؛ وتقييم قدراتها على الوفاء بالتزاماتها؛ وخصوصا تحديد التدابير التي يجب اتخاذها لمساعدة الدول على تعزيز حمايتها، بخاصة في مجال المساعدة الفنية.

والهدف النهائي في هذا الصدد هو تقديم المساعدة للدول لحماية شعوبها من التهديدات وللإسهام في حماية شعوب الدول الأخرى. ومن وجهة النظر هذه يجب على لجنة مكافحة الإرهاب أن تكون سباقة في العمل لزيادة إنتاجية وفعالية إجراءاتها في مجال توفير المساعدة. وذلك ضروري من باب أولى لأن فعالية التدابير لمكافحة الإرهاب تتوقف على تنفيذها التام من جانب جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقيات والبروتوكولات المختلفة المتعلقة بمكافحة الإرهاب أن تفعل ذلك. ومن الضروري أن تتخذ تلك الدول التدابير التشريعية المناسبة التي تمكّنها من الوفاء بالتزاماتها الدولية في مكافحة الإرهاب. وهنا فإن تقديم التقارير الدورية يعتبر بشكل مساو أحد الجوانب الهامة. ويجب أن تسعى الدول من أجل ضمان أن تكون التدابير التي تتخذها في سياق مكافحة الإرهاب متفقة تماما مع حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ولكن بالإضافة إلى كل تلك الأنشطة، يجب على المجتمع الدولي أن يتطرق إلى ظاهرة التباينات والظلم الاجتماعيين – بإيجاز، التخلف – والصراعات لأنها جميعا تشير إلى وجود اختلال في النظام قد يؤدي إلى توليد العنف والتطرف. وبصفة خاصة، يجب أن نضطلع بالمزيد من الجهود للحيلولة دون انهيار الدول الضعيفة. إن الدول المقصّرة – أو الدول التي تتعرض للتوترات، كما نميل إلى تسميتها اليوم – تشكّل ملاذا آمنا مثاليا للشبكات الإرهابية. وفي الواقع، يجب على المجتمع الدولي أن يولي الأولوية الأعلى لتعزيز الاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب، وذلك لكي يصبح عالمنا أكثر محبة واتحادا. وبهذه الطريقة يمكننا أن نحرم الإرهاب من البيئة الخصبة التي يترعرع فيها وأن نقضي على هذه الآفة من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أتوجه بالشكر إلى السفير دنيسوف على عرضه الممتاز لعمل لجنة مكافحة الإرهاب وعلى الجهود التي يبذلها بوصفه رئيسا لهذه اللجنة. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفد بلدي لوفود أسبانيا وألمانيا وأنغولا وباكستان وشيلي التي غادرت المجلس، والتي أظهرت، أثناء ولايتها، التزاما كبيرا و لم تأل جهدا في الاضطلاع بولاية لجنة مكافحة الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، أرحب بالأعضاء الجدد في لجنة مكافحة الإرهاب. وأخيرا لا يفوتني أن أحيي حضور السفير روبيريز، مدير المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وأن أشكره وأعضاء فريقه على جهودهم ومساهمتهم في تنفيذ ولاية لجنة مكافحة الإرهاب.

إن عدد التقارير المقدمة من الدول الأعضاء بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) كبير. وإن لجنة مكافحة الإرهاب تستعد لتلقي المجموعة الخامسة من التقارير، ونأمل أن تتوفر لديها الموارد اللازمة، بما فيها الموارد البشرية، حتى يمكنها الاضطلاع بولايتها. ومع ذلك فإننا نشير إلى أن ٧٥ دولة عضوا لم تف بالتزاماتها بتقديم تقاريرها في الوقت المحدد. إن هذا يثير القلق لدى وفد بلدي، نظرا إلى أن معظم هذه الدول من البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية. ونحيط علما بالرغبة التي أبدتها اللجنة، من خلال جهود مديريتها التنفيذية، في تقديم المساعدة والمشورة لهذه الدول من أجل تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويحدونا الأمل في اتخاذ نهج نشط للمشاركة في حوار مباشر مع تلك البلدان، بما في ذلك عن طريق زيادة الوعي لدى المنظمات الإقليمية.

ومن نافلة القول إن تنفيذ أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) لا يقتصر على استعراض التقارير، بل يتطلب أيضا أدوات وموارد إضافية. ولذلك فإننا نعرب عن ارتياحنا بأن اللجنة قد بدأت بالفعل في بذل جهد تحليلي لتقييم احتياجات الدول من المساعدة، الذي سيتم إدماجه في عملية استعراض التقارير.

وقد دعا وفد بلدي في الماضي لجنة مكافحة الإرهاب إلى تنظيم زيارات لدول مختارة كوسيلة للحوار المباشر معها لتعزيز تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ولتقييم احتياجاتها من المساعدة الفنية لضمان هذا التنفيذ. لقد اعتمدت لجنة مكافحة الإرهاب فعلا مبادئ توجيهية وإجراءات عامة للإعداد لهذه الزيارات وإجرائها وتقييم نتائجها. وتلك أدوات ستمكّنها من الاضطلاع بمهامها بشكل أفضل، بموجب القرارين ١٥٣٥ (٢٠٠٤) و ١٥٦٦ (٢٠٠٤). ويسعدنا أن تنظم لجنة مكافحة الإرهاب، في آذار/مارس المقبل، عددا من الزيارات لبعض الدول في مختلف المناطق. وذلك الجهد، الذي يشكّل جزءا من تنفيذ هدف تنشيط لجنة مكافحة الإرهاب، جدير بأن نشجعه ونعيد التأكيد عليه.

وعلاوة على ذلك، نعرب عن ارتياحنا إزاء عقد الاجتماع الخاص الرابع للجنة مكافحة الإرهاب مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في ألماتي، كازاخستان، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وفي ذلك الصدد فإننا نقدر العرض الذي قدمته رابطة الدول المستقلة وجهود حكومة كازاخستان للتحضير لعقد هذا الاجتماع، الذي يسعى لتطوير العلاقات بين لجنة مكافحة الإرهاب والمنظمات الدولية والإقليمية، ومن ثم تعزيز الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب.

إننا نشير مع الارتياح إلى أن هناك اتصالات غير رسمية بين رؤساء لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) فيما يتعلق بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان، واللجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي ذلك الصدد، نعتقد أن إجراء التنسيق في

برنامج الزيارات أمر جدير بالاهتمام الخاص. وعلاوة على ذلك، نود أن يكون هناك تفاعل أكبر فيما بين تلك الهيئات، وبين لجنة مكافحة الإرهاب ومختلف هياكل الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب. وإننا نعتمد برنامج العمل الرابع عشر لفترة الثلاثة أشهر القادمة والأهداف المبينة فيه. الآن وقد تم الانتهاء من إعداد الترتيبات الإدارية والمتعلقة بالميزانية فإننا واثقون من أن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ستعمل بشكل كامل.

أخيرا، فإن الجزائر، التي تلتزم التزاما ثابتا بمكافحة الإرهاب والتي صوتت مؤيدة القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، تعتقد أن الغرض الرئيسي من هذا القرار هو التأكيد من جديد على تعبئة جهود المجتمع الدولي لمكافحة تلك الآفة وليس تقديم تعريف للإرهاب، لأن هذا من اختصاص الجمعية العامة، وهي الهيئة التشريعية والتداولية للمنظمة، ونأمل في أن تتمكن في أسرع وقت ممكن من التوصل إلى تعريف يحظى بتوافق الآراء لظاهرة الإرهاب.

السيد فاسيلاكس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، نشكر السفير دنيسوف، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، على إحاطته الإعلامية الوافية والمضمونية المتعلقة بأنشطة لجنة مكافحة الإرهاب في الأشهر الثلاثة الأخيرة وبرنامج العمل المقبل لفترة الثلاثة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٥. كما نهنئه على قيادته القديرة لأعمال اللجنة. كما نتوجه بالشكر إلى السفير روبيريز وفريقه على عملهم في المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وإن اليونان، بوصفها عضوا جديدا في لجنة مكافحة الإرهاب، قد عقدت العزم على المشاركة النشطة في عمل اللجنة وعلى إقامة تعاون وثيق وبناء مع رئيس وأعضاء هذه اللجنة.

كما تؤيد اليونان البيان الذي سيدلي به فيما بعد، في هذه المناقشة، الممثل الدائم للكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، أود أن أضيف النقاط التالية.

تدعم اليونان تماما المناقشة المفتوحة للمجلس حول أنشطة لجنة مكافحة الإرهاب. وإننا مقتنعون بأنها تساهم في إضفاء مزيد من الشفافية والتفاهم الأفضل على دور اللجنة في مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي، وأنها تزيد من شرعيتها العالمية. وفي رأينا أن التنفيذ الفعال للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يرتبط بشكل وثيق بالمفهوم العام المتعلق بمصداقية وشرعية العمل الذي تضطلع به لجنة مكافحة الإرهاب.

ومن خلال ضمان قيام كل الدول باتخاذ الخطوات الفعالة بغية التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) لتعزيز قدراتها على مكافحة الإرهاب وتشجيع الانضمام العالمي إلى اتفاقيات مكافحة الإرهاب، فإن لجنة مكافحة الإرهاب قد برهنت على أن الإرهاب يشكّل تحديا عالميا وأن مكافحته تقتضي اتخاذ إجراءات على الصعيدين المحلي والعالمي على السواء. وإن اليونان ملتزمة بالتنفيذ الكامل لذلك القرار والقرارات الأخرى المتعلقة بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) الذي اتخذ مؤخرا.

ومع ذلك فإننا مقتنعون اقتناعا راسخا بأن أنشطة مكافحة الإرهاب يجب أن تكون دائما متسقة مع احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني. وفي هذا الصدد فإننا نرحب بتوصيات تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير فيما يتعلق بالإرهاب، ولا سيما تلك المتعلقة بضرورة قيام جميع الدول بالتصديق على ١٢ اتفاقية وبروتوكولا من اتفاقيات الأمم المتحدة وبروتوكولاتها، وتنفيذها بكل دقة، لتحقيق توافق في

الآراء بشأن تعريف الإرهاب داخل الجمعية العامة، والانتهاء بسرعة من المفاوضات المتعلقة بصياغة اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب، وتعزيز استراتيجية شاملة للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ولوضع عملية لاستعراض حالات خاصة بمؤسسات وأشخاص يدعون أن أسماءهم قد أدرجت بطريق الخطأ في قوائم المراقبة للجنة التي أنشئت بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) فيما يتعلق بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان.

ونشعر بالتشجيع حيال الجهود المستمرة لمجلس الأمن لجعل لجنة مكافحة الإرهاب أكثر فعالية وكفاءة وذات صلة بالعمل الدولي لمكافحة الإرهاب، ولتسريع عملية التنشيط، بخاصة بجعل المديرية التنفيذية للجنة عاملة بشكل كامل.

وفي رأينا، يشكل تقديم المساعدة التقنية للدول عنصرا رئيسيا للتنفيذ الفعال للقرار. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بمبادرة اللجنة ببدء تقييم احتياجات المساعدة للدول الأعضاء – وإذا وافقت الدول المعنية – لمشاركة تلك التقييمات مع الدول والمنظمات المانحة المهتمة. ومن هذا المنطلق، فإننا نعتقد أن المصفوفة المستكملة للمساعدة تشكل أداة هامة للدول المهتمة بغية تحديد المساعدة التقنية والحصول عليها.

وبعد صدور القرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، فإننا نؤيد وضع مجموعة من أفضل الممارسات، بالتشاور مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة وهيئات الأمم المتحدة، بغية مساعدة الدول في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وفيما يتعلق بالمهام الرئيسية للجنة خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، فإن اليونان ترحب بقرار اللجنة القيام بزيارتها الأولى لدولة عضو في الأمم المتحدة. وفي وسع تلك الزيارات، التي تتم بموافقة الدول، أن تكون مفيدة من حيث إقامة حوار أفضل مع تلك الدول ومن حيث تقديم صورة أكثر دقة للحالة على أرض الواقع.

وأخيرا، فإننا نرحب بالاجتماع الخاص الرابع المقبل للجنة مكافحة الإرهاب مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، المقرر عقده في ألماتي، كازاخستان، بالتعاون مع رابطة الدول المستقلة وحكومة كازاخستان. وتعزز تلك الاجتماعات المستوى الحالي للتعاون مع المنظمات الدولية وتسهم في تفادي تداخل الأنشطة وتزيد فعالية استخدام الموارد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير فسيلاكيس على تعليقاته الجديرة بالاهتمام.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السفير دنيسوف على البيان الذي أدلى به اليوم بشأن عمل لجنة مكافحة الإرهاب وعلى العمل الجدير بالإشادة الذي دأبت على إنجازه لجنة مكافحة الإرهاب في ظل قيادته. ودأبت اليابان على المشاركة في عمل لجنة مكافحة الإرهاب بوصفها دولة مهتمة. والآن، بوصفنا عضوا في لجنة مكافحة الإرهاب ابتداء من هذه الجلسة، فإننا سنتمكن من الانخراط بشكل أكثر نشاطا في عمل اللجنة وتعزيز تعاوننا من أجل مساعدة اللجنة على الوفاء بتوقعات المجتمع الدولي بزيادة جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها الدول الأعضاء.

وتؤيد حكومتي برنامج العمل للربع الأول من هذا العام، على النحو الذي حدده السفير دنيسوف. وأود أن أوضح ثلاث نقاط هامة فيما يتعلق ببرنامج العمل، الذي نؤمن بأنه ينبغي أن تركز عليه لجنة مكافحة الإرهاب اهتماما خاصا بينما نمضي قدما.

أولا، تتوقع اليابان أن يكون الاجتماع الخاص الرابع للجنة مكافحة الإرهاب مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، المقرر عقده في ألماتي،

كازاخستان، في نهاية الشهر الحالي، اجتماعا هاما لإقامة صلات أوثق بين اللجنة وتلك المنظمات. وفي هذا الصدد، فإن اليابان، وبعثتي هنا، تودان أن تشكرا حكومة كازاخستان على عرضها استضافة ذلك الاجتماع الهام. وستشارك اليابان في الاجتماع، بما في ذلك بإرسال موظفين من بعثتها في نيويورك. وأود أن أشدد على أنه، بغية تمكين لجنة مكافحة الإرهاب من تسهيل التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) والقرارات الأخرى ذات الصلة لمجلس الأمن، من الأهمية الجوهرية إقامة حوار معزز وتعاون مع العديد من المنظمات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب على المستويات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

كما أنه سيكون ضروريا لتفادي تكرار الجهد، فضلا عن سد الفجوات في العمل الذي أنجزته تلك المنظمات والذي يشمل أنشطة متنوعة لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، فإننا نأمل وضع لجنة مكافحة الإرهاب لأفضل الممارسات فيما يتعلق بالتصدي لتمويل الإرهاب، كما طلب في قرار مجلس الأمن ١٥٦٦ (٢٠٠٤) وذكر في برنامج العمل المعتمد في الآونة الأخيرة، -- أن ذلك الوضع سيتم تسهيله من خلال عملية التشاور مع المنظمات ذات الصلة، التي سيشارك بعضها في الاجتماع الخاص المقبل.

وترى حكومتي أن من المناسب أن تبدأ لجنة مكافحة الإرهاب وضع أفضل الممارسات، في المقام الأول، بشأن التدابير المتصلة بتمويل الإرهاب. ولكن ينبغي أن تتمكن بعد ذلك بشكل تدريجي من تمديد عملها بشأن أفضل الممارسات إلى المجالات الأخرى لسياسة مكافحة الإرهاب.

وتتعلق نقطتي الثانية بأهمية زيارات لجنة مكافحة الإرهاب للدول، على حسب اقتضاء قرار مجلس الأمن ١٥٦٦ (٢٠٠٤). وبينما نرحب ببرنامج الزيارات، ندرك أنه سيكون هناك قيد على عدد الدول التي ستتمكن لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب من النجاح في زيارتها. وبالنظر إلى هذه الحالة، ينبغي ألا تركز الزيارات التي تقوم بها لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب على الدول التي تتم زيارتها فحسب، بل ينبغي أيضا أن تبلغ الدول الأخرى التي لم تتم زيارتها وأن تحقق لها فوائد من خلال مشاطرة المعلومات والخبرة المكتسبة، التي قد تكون مفيدة في مساعدة تلك الدول الأخرى في جهودها الرامية إلى تعزيز قدراتها لمكافحة الإرهاب.

ومن نفس المنطلق، فإننا سنتوقع أن لجنة مكافحة الإرهاب، بعد استكمال زيارة خارجية، ستشاطر، بالقدر الممكن، الدول الأعضاء المهتمة نتائجها وآراءها والمعلومات عن تقييمات احتياجات الدول.

ثالثا، إن لدى حكومتي توقعات عالية للعمل التحليلي الذي ستنجزه المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب حينما تصبح عاملة بالكامل خلال الربع الأول من هذا العام. ويحدونا الأمل في أن يتمكن فريق الخبراء التابع للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب في نهاية المطاف من تقديم تقرير للجنة مكافحة الإرهاب يقدم فيه التحليلات الشاملة للفريق والآراء وأن يقدم، عند الاقتضاء، توصيات فيما يتعلق بمتطلبات المساعدة التقنية للدول الأعضاء. وينبغي أن يقدم الفريق آراءه فيما يتعلق بالمناطق والدول التي ينبغي أن تكثف بشأنها لجنة مكافحة الإرهاب جهودها، بالاستفادة من المشاورات التي تجرى مع الخبراء من المنظمات الأخرى.

ولقد عانى المجتمع الدولي مأساة وبؤسا لا مثيل لهما من جراء العدد المتزايد دائما لأعمال الإرهاب. ويجب أن تضمن لجنة مكافحة الإرهاب ألا تذهب سدى التضحيات التي قدمها ضحايا الإرهاب، مهما كانت هذه التضحيات

مفجعة. وتتحمل اللجنة مسؤولية جسيمة في ذلك الصدد، والمجتمع الدولي يتوقع منها أن تواصل عملها بعزم لا يتزعزع في السعي وراء اتخاذ أفضل التدابير التي يمكن بلوغها عمليا والرامية إلى منع آفة الإرهاب والعمل صوب القضاء عليها.

وتحقيقا لتلك الغاية، فإننا نتوقع أن تستمر لجنة مكافحة الإرهاب في التعاون الكامل مع اللجان الأخرى ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، مثل لجنة الجزاءات المعنية بتنظيم القاعدة وحركة طالبان ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري للسفير دنيسوف على قيادته القوية الناجحة ولخبراء لجنة مكافحة الإرهاب وأعضاء أمانتها، فضلا عن السفير روبيريز وموظفي المديرية التنفيذية، على جهودهم الجديرة بالإشادة. وتتعهد حكومتي بتقديم دعمها الكامل المستمر للعمل الذي يحقق في هذه اللجنة الهامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): إننا ممتنون للسفير أوشيما على حثّه المجتمع الدولي ألا يتخلى عن مكافحة الإرهاب وأن يدعم لجنة مكافحة الإرهاب.

سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أود أن أشكر السفير أندري دنيسوف، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، والسفير خافيير روبيريز، المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة، على عملهما.

بإيجاز، أود أن أقول إن مكافحة الإرهاب أصبحت إحدى الأولويات الرئيسية للأمم المتحدة، وهو ما تبين في السنوات الأخيرة. وتتشاطر الأرجنتين قلق المجتمع الدولي إزاء الحاجة إلى التقدم نحو تصد فعال لآفة الإرهاب.

تصف التقارير التي عُممت على المجلس التقدم الهام المحرز في الأشهر الأخيرة والاحتمالات المتوقعة لربع السنة المقبل. ونود بإيجاز أن نعرب عن آمال الأرجنتين للأشهر المقبلة.

أولا، ينبغي للجنة مكافحة الإرهاب أن توسع حوارها مع الدول الأعضاء من أجل حل المشاكل المرتبطة بحالات التأخير والنواقص في تقديم التقارير، ضمن أمور أخرى. وينبغي أن نحلل، بمساعدة المديرية التنفيذية، مختلف سبل تبسيط التعاون من خلال تقديم المشورة إلى الدول التي تطلبها لتسهيل امتثالها لقرارات المجلس، وخاصة تسهيل تقديم تقاريرها في الوقت المناسب. ونعتقد أن الزيارة الأولى إلى دولة عضو، التي ستتم في آذار/مارس، ستمثل بلا شك سابقة هامة في تعاون الدول الأعضاء وفي مساعدتها، وهو ما سيساعدها على إجراء تقييم أفضل للمساعدة التي قد تقدمها الأمم المتحدة. وستشارك الأرجنتين بنشاط في اعتماد لجنة مكافحة الإرهاب للوثيقة التوجيهية للزيارات إلى الدول.

ثانيا، من الضروري أن نحدد أفضل مستوى ممكن للتعاون بين اللجنة ومختلف المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، كما أشير من قبل. لذلك نود التأكيد على أهمية الاجتماع الاستثنائي الرابع للجنة مكافحة الإرهاب الأسبوع المقبل في ألماتي، كازاخستان. ونحن ممتنون لكازاخستان ورابطة الدول المستقلة بشكل خاص على تنظيم هذا الاجتماع.

ينبغي أيضا أن نحدد أولويات التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة، سواء بين اللجنة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أو على الأخص بين لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة والمنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ولجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة والطالبان، التي أتولى رئاستها باسم الأرجنتين. وكان المثال الجيد لمثل هذا التعاون الحلقة الدراسية التي عُقدت في اسونسيون، باراغواي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. إن تلك الحلقة المعنية بوضع

مشروع للتشريعات المناهضة للإرهاب، التي شاركت في تنظيمها حكومة باراغواي والأمم المتحدة، حضرتها لجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان. واعتُبرت نتيجة الحلقة مرضية للغاية، ونحن نشيد بمنظميها.

نأمل أيضا لعمل لجنة مكافحة الإرهاب أن يكون أكثر فعالية ما أن تصبح المديرية التنفيذية جاهزة للعمل تماما. ولا شك أن مهام التعاون والتقييم المناطة بالمديرية التنفيذية ستكون ذات أهمية حيوية للجنة مكافحة الإرهاب.

أخيرا، نود أن نضيف أنه يجب أن تكون أنشطة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب فعالة وأن تكون نموذجا للمجتمع الدولي برمته. ولكي تكون فعالة، لا بد أن يرى المجتمع المدني أنها محايدة وشفافة وتحترم مبادئ الميثاق والقانون الدولي، وعلى الأخص حقوق الإنسان. وأؤكد مجددا الالتزام الحازم بهذا الكفاح من حكومتي، بصفتنا عضوا في مجلس الأمن ورئيسا للجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة والطالبان.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أدعو الآن ممثل لكسمبرغ إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بيشلر (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان أيضا البلدان المنضمان إليه بلغاريا ورومانيا؛ والبلدان المرشحان تركيا وكرواتيا؛ وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود؛ وأيضا النرويج بلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

بادئ ذي بدء أود بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي أن أعرب عن تقديري للسفير دنيسف، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، على إحاطته الإعلامية الوافية بشأن الأنشطة التي قامت بها اللجنة خلال الأشهر الثلاثة الماضية وبرنامج عمل التسعين يوما المقبلة، الذي يؤيده الاتحاد الأوروبي تماما.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي كثيرا إلى مواصلة تعاونه الجيد مع الأعضاء الدائمين والجدد في لجنة مكافحة الإرهاب. كما أود أن أشكر السيد روبيريز على العمل الثمين الذي يقوم به منذ توليه رئاسة المديرية التنفيذية للجنة. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى أن تصبح المديرية جاهزة للعمل تماما خلال فترة التسعين يوما الحالية.

ما زال الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبيرة على المناقشات المفتوحة لمجلس الأمن بشأن مسألة مكافحة الإرهاب، وخاصة عمل اللجنة. فهذه المناقشات تسهم في تعزيز القبول العام للجنة وشرعيتها بين جميع أعضاء أسرة الأمم المتحدة.

ورغم أن الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة دعوتكم، سيدي، لجميع الدول التي لم تقدم تقاريرها في الوقت المحدد إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، نود اليوم أن نركز على ثلاثة جوانب يعتقد الاتحاد الأوروبي أنها جديرة باهتمام خاص.

الجانب الأول وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب. وكان الاتحاد الأوروبي في مؤتمر قمته في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ قد أكد مجددا تصميمه على التصدي للتهديد المستمر للإرهاب من خلال نهج شامل ومتكامل، وفقا للمبادئ التي تأسس عليها الاتحاد.

وأعاد الاتحاد الأوروبي أيضا التأكيد على اقتناعه بأنه لكي يكون تصديه للإرهاب فعالا على المدى البعيد، يجب أن يتعامل مع الأسباب الجذرية للإرهاب. ولأنه من الممكن

الربط بين التطرف والتجنيد بشكل وثيق، قرر الاتحاد الأوروبي وضع استراتيجية وخطة عمل بشأن كلتا المسألتين قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

وفي ذلك السياق، يرحب الاتحاد الاوروبي بالتوصيات المتعلقة بمكافحة الإرهاب الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير في ما يتعلق بالدور الرئيسي الذي ينبغي أن تضطلع به الأمم المتحدة في تطوير استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب. وتتضمن تلك التوصيات الحاجة الملحة إلى إتمام مفاوضات حول إبرام اتفاقية شاملة عن الإرهاب، والأهمية القصوى للتوصل إلى توافق آراء حول تعريف قانوني للإرهاب في أقرب وقت ممكن، وإلحاحية تحقيق تصديق عالمي وتنفيذ شامل لجميع اتفاقيات وبروتوكولات مكافحة الإرهاب الدولية، والحاجة إلى تيسير تقديم المساعدة للذين هم بحاجة إليها لزيادة قدرتهم على منع الإرهاب، وأخيرا التعاون الأوثق مع جميع هيئات الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب.

ويعمل الاتحاد الأوروبي حاليا، من خلال منسقه لشؤون مكافحة الإرهاب، السيد غيس دفريس، على تحقيق تنسيق أكبر بين شتى مبادرات وسياسات وأنشطة الاتحاد الاوروبي لمكافحة الإرهاب.

الموضوع الثاني الذي أود أن أطرحه اليوم يتعلق باحترام الإجراءات الأصولية القانونية. فالاتحاد الأوروبي مقتنع بأن الإرهاب يجب أن يكافح في سياق احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية. ولا يجوز أبدا أن تتم جهود مكافحة الإرهاب في غياب احترام الإجراءات الأصولية القانونية وسيادة القانون. ولا يمكن المقايضة بين حقوق الانسان وتدابير الأمن الفعالة. بل إن احترام حقوق الإنسان يجب أن يظل جزءا لا يتجزأ من أية إستراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب.

وفي ذلك الصدد، يرحب الاتحاد الاوروبي بحقيقة أن خبيرا بحقوق الإنسان سيكون واحدا من المستشارين الرئيسيين للمدير التنفيذي. ونتوقع أن يزيد الخبير من درجة الاهتمام بحقوق الإنسان وسيادة القانون في المديرية التنفيذية وفي علاقاتها مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى التي تتعامل مع حقوق الانسان، وكذلك في سعيها إلى التعاون مع الدول الأعضاء.

وفي السياق ذاته، يرحب الاتحاد الاوروبي أيضا بتوصية الفريق الرفيع المستوى ببدء عملية استعراض لقضايا الذين يدعون بأنه كان من الخطأ إدراج أو إبقاء أسمائهم في قائمة المراقبة للجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة والطالبان. وهذه العملية يمكن أن تفيد عمل لجان الجزاءات الأخرى.

النقطة الثالثة تتعلق بالدور الأكثر دينمية الذي تضطلع به لجنة مكافحة الإرهاب في علاقاتها مع العالم الخارجي. فالاتحاد الأوروبي يرحب بحقيقة أن لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية ستعززان وتوسعان حوارهما مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. وإننا نرحب بأن أول زيارة تقوم اللجنة بها إلى الدول الأعضاء قد تم تحديد موعدها في آذار/مارس ٢٠٠٥. ونرحب أيضا بالاجتماع الاستثنائي الرابع القادم للجنة مكافحة الإرهاب مع المنظمات الدولية والاقليمية ودون الاقليمية، الذي سيعقد في ألماتي، بكازخستان، بالتعاون مع رابطة الدول المستقلة. وسيشارك الاتحاد الاوروبي بنشاط في ذلك الاجتماع الهام جدا.

يضاف إلى ذلك أن الحوار المباشر سيسهل تطوير مجموعة من أفضل الممارسات، بالتشاور مع هيئات الأمم المتحدة المعنية – خاصة مع فرع منع الإرهاب التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى – كما سيسهل تقديم المساعدة

التقنية. وسيتسنى أيضا تكييف تلك الممارسات بشكل أفضل مع الاحتياجات الحقيقية للدول الأعضاء. والاتحاد الأوروبي، بدوره، يتابع بنشاط علاقاته مع بلدان ثالثة، خاصة عن طريق الزيارات والحوار المباشر، بما في ذلك إمكانية تقديم مساعدة تقنية.

في الختام، اسمحوا لي أن أهنئ رئيس لجنة مكافحة الإرهاب على العمل الذي أنجزه بتحديد الأولويات للأشهر الثلاثة القادمة بدقة. وأود أيضا أن أؤكد لكم، السيد الرئيس، أن الإتحاد الأوروبي يبقى ثابتا في التزامه بالتنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) وكل قرارات المجلس ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد قاضيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أعرب عن تقديري لكم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة التي تمنح فرصة لاستعراض التقدم المحرز في الكفاح ضد الإرهاب وتحديد الأولويات لأنشطة لجنة مكافحة الإرهاب في المستقبل. ويود وفدي أن يشيد بالسفير أندريه دنيسف على قيادته الفعالة الملهمة لأنشطة لجنة مكافحة الإرهاب، وأن يشكره على عرضه لبرنامج عمل اللجنة لفترة التسعين يوما القادمة، وعلى إحاطته الإعلامية بشأن أعمال اللجنة خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة كيما أعرب عن تقديرنا للسفير خافير روبيريز، المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للّجنة، على جهوده الجديرة بالثناء.

يقيّم وفدي تقييما إيجابيا عمل لجنة مكافحة الإرهاب في الفترة التي يشملها التقرير. ومن المشجع أن نلاحظ أنه على الرغم من الصعوبات الحالية في تشغيل المديرية التنفيذية تمكنت اللجنة من إحراز تقدم ملحوظ في تعزيز أنشطتها. ونلاحظ مع عظيم الارتياح أن اللجنة قد أوشكت على الانتهاء من الأعمال التحضيرية لبدء زياراتها لعدد من الدول الأعضاء، امتثالا للقرارين ١٥٣٥ (٢٠٠٤) و ١٥٦٦ (٢٠٠٤)، والمخطط أن تتم الزيارة الأولى في شهر آذار/مارس ٢٠٠٥. وتمثل هذه الزيارات أداة عملية جديدة من حيث النوعية تستهدف تطوير التعاون والحوار مع الدول الأعضاء وتوفير المساعدة التقنية التي يوفرها الخبراء والتي تقوم إليها حاجة شديدة في الكفاح ضد الإرهاب.

ويتمثل عنصر جديد في أعمال اللجنة في الدراسات التحليلية المضطلع بها لتقييم متطلبات الدول الأعضاء في سياق إعدادها لتقاريرها عن تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ولتطوير مصفوفة المساعدة المتكاملة. ويوضح سجل اللجنة أثناء فترة الإبلاغ أنها تطبق بنشاط نهوجا جديدة لتنسيق التعاون التقني مع مختلف الدول مما يربط تلك البعثة على نحو وثيق بالجهود الرامية إلى تعزيز التفاعل مع المنظمات الدولية والاقليمية.

وكما هو وارد في تقرير رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، ستقوم اللجنة، بالتعاون مع رابطة الدول المستقلة، بعقد اجتماعها الاستثنائي الرابع مع المنظمات الدولية والاقليمية ودون الاقليمية في ألماتي، كازاخستان. وأود باسم حكومتي أن أعرب عن عميق امتناننا لمجلس الأمن وللجنة مكافحة الإرهاب التابعة له على ما أسبغاه علينا من شرف وامتياز عظيمين يتمثلان في السماح لنا باستضافة هذا الاجتماع الهام.

ونرى أن من الأهمية الفائقة أن يعقد اجتماع لجنة مكافحة الإرهاب بالاشتراك مع رابطة الدول المستقلة في قلب القارة الأوروبية – الآسيوية. وترتبط أنشطة مكافحة الإرهاب في منطقتنا ارتباطا وثيقا بالجهود المبذولة لمنع الاتجار بالمخدرات والأسلحة والأشخاص. ويولي معظم المنظمات في المنطقة اهتماما خاصا لتطوير التعاون في أنشطة مكافحة الإرهاب. وعلى وجه التحديد قامت رابطة الدول المستقلة

ومنظمة شنغهاي للتعاون، بالإضافة الى إضطلاعهما بأنشطة مفيدة أخرى، بإقامة مراكز متخصصة في مكافحة الإرهاب وتشغيلها بنجاح. ونؤمن بأن الخبرة التي تجمعت لدينا في تلك العملية ربما تكون مفيدة للجنة مكافحة الإرهاب.

ختاما، أود أن أكرر أن كازاخستان ما فتئت تتعاون تعاونا تاما مع لجنة مكافحة الإرهاب منذ ولادتها، وتعتزم أن توفر لتلك الهيئة الهامة كل المساعدة الضرورية وأن تبذل كل جهد لمحاربة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نشكر حكومة كازاخستان على تنظيم الاجتماع الرابع للجنة مكافحة الإرهاب الذي سيعقد في ألماتي.

السيد بوفا (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء، باسم وفد باراغواي، أن أشكر السفير أندري دنيسوف، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها، وأن أهنئه على العمل الذي يقوم به بموجب الولاية التي أسندها إليه مجلس الأمن باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأود كذلك أن أهنئ السفير خافيير روبيريز على عمله بصفته مديرا تنفيذيا للجنة مكافحة الإرهاب.

إن حكومة باراغواي قد أدانت بشكل قوي وثابت الإرهاب بكل أشكاله، واعتبرته آفة تمس البشرية جمعاء. وبالتالي، فإننا نعتقد أنه من أجل مكافحة الإرهاب، لا بد للمجتمع الدولي من العمل بطريقة متسقة وملتزمة.

وتؤكد حكومتي من جديد على دعمها الوطيد لعمل مجلس الأمن، بالتعاون مع الدول الأعضاء، في سياق الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب. وانصياعا لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، فإن بلدي قد صادق على الاتفاقيات الدولية الاثنتي عشرة في مجال مكافحة الإرهاب وانضم إليها. وقد قمنا بدمج هذه الصكوك في تشريعاتنا الوطنية، تمشيا مع أحكام الدستور.

وكما أشار السفير دنيسوف، فإن الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى تتابع التوصيات الواردة في القرار بتحليل التشريعات الوطنية وأنظمة مكافحة الإرهاب ومواءمتها مع أحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وقد عقدت الحلقة الدراسية في كانون الأول/ديسمبر الماضي في أسونسيون بباراغواي، بناء على طلب حكومة باراغواي، بالتعاون مع لجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة في فيينا، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، واللجنة الأمريكية الدولية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية. وكانت الحلقة الدراسية حدثا محوري في المساعدة في مماشاة التشريعات الوطنية مع الاتفاقات الدولية، مما أدى إلى مجموعة متفق عليها من التشريعات التي تكمل وتستكمل، وفقا للمعايير الدولية، والأدوات المتاحة لمكافحة الإرهاب. وقد عقدت اجتماعات كذلك مع ممثلي سلطات الدولة الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية.

وقد بدأت عطلة المجلس الوطني في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر وسيعود إلى الانعقاد في ١ آذار/مارس، ويتوقع أن تقدم السلطة التنفيذية مشروع القانون إلى المجلس الوطني حينذاك.

ويجب أن نشدد على أن حضور خبير من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الحلقة الدراسية كان مهما من حيث توضيحه أن جميع التشريعات ذات الصلة يجب أن تتماشى مع القانون الإنساني، مما أزال أية شكوك قد تثار في هذا الشأن. ونود أن نشير أيضا إلى حضور خبير من اللجنة الأمريكية الدولية لمكافحة الإرهاب، ملبيا بذلك الدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية بموجب القرار.

واسمحوا لي باسم حكومة باراغواي أن أشكر السفير دنيسوف، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة في فيينا، ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة

لمنظمة الدول الأمريكية، على التعاون الرائع في عقد الحلقة الدراسية. وأود أن أبلغ هذه الهيئة الهامة بأن جمهورية باراغواي تمتثل إلى القرار من حيث مواءمة تشريعاتها مع المعايير القائمة لمكافحة الإرهاب، وبأنها تستجيب لتقارير لجنة مكافحة الإرهاب في الوقت المناسب، مستخدمة النموذج الملائم، وبأن هناك التزاما وطنيا من جانب السلطات الوطنية بفروعها الثلاثة بمواصلة مكافحة الإرهاب.

وأود أن أشير أيضا أنه فيما يتعلق بالمستوى دون الإقليمي، تنتمي باراغواي، والأرجنتين، والبرازيل، والولايات المتحدة الأمريكية، إلى مجموعة الثلاثة + واحد، وهدفها الرئيسي التعاون ووضع آليات مكافحة الإرهاب.

إن حكومة باراغواي ستستمر في التشديد على هذه المسألة في اللجنة السادسة، لكي نتمكن، بناء على التوصية الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى، من التوصل إلى تعريف للإرهاب، الأمر الذي تجري مناقشته منذ عقد تقريبا من الزمان، ومن أجل أن نتمكن من استكمال مشروع الاتفاقية الدولية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي، وبالتالي، نوفر للمجتمع الدولي إطارا قانونيا موحدا لمكافحة الإرهاب.

ونأمل بأن زيارة لجنة مكافحة الإرهاب الأولي لدولة عضو، التي ستجري في آذار/مارس، ستمثل خطوة عملية في طريق إحراز التقدم في مهمة التعاون مع الدول الأعضاء، وتقديم المساعدة التقنية لها في جهودها لمنع الإرهاب ومكافحته.

وأخيرا، نتمنى كل النجاح لاجتماع لجنة مكافحة الإرهاب الرابع مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، الذي سيعقد في ألماتي، كازاخستان، في نهاية هذا الشهر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نود أن نهنئ حكومة باراغواي على نجاح الحلقة الدراسية التي عقدت في أسونسيون في كانون الأول/ديسمبر.

أعطي الكلمة لممثل ليختنشتاين.

السيد ويناويسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بهذه الفرصة لنناقش بشكل خاص عمل لجنة مكافحة الإرهاب، وكذلك استجابة الأمم المتحدة الكلية للإرهاب على نحو عام، على ضوء التقرير الذي صدر مؤخرا عن الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير.

إن العام القادم يتيح عددا من الفرص للأمم المتحدة لتكثيف جهودها وكفاءتها في مكافحة الإرهاب. وقد حدد الفريق الرفيع المستوى الإرهاب بوصفه إحدى فئات التهديدات الست التي ينبغي للعالم أن ينشغل بها خلال السنوات القادمة. وقد انضمت ليختنشتاين بثبات إلى المجتمع الدولي في الإدانة الشديدة لأعمال الإرهاب كافة بغض النظر عن دوافعها، ومكان اقترافها وهوية مرتكبيها. ونحن نتفق مع النتيجة التي توصل إليها الفريق الرفيع المستوى بأن من الضروري تطوير استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب، تعالج أسبابه الجذرية وتعزز الدول وسيادة القانون، وتعزز كذلك حقوق الإنسان الأساسية.

أن الجانب الأهم والأكثر تعقيدا لهذه الاستراتيجية يتعلق بالجهود الرامية لإزالة أسباب الإرهاب ومسهلاته. وأحيانا تفسر الإشارة إلى أسباب الإرهاب ومسهلاته بأنها محاولة لتبرير أعمال الإرهاب، على عكس الطبيعة غير المبررة لكل أشكال الإرهاب ومظاهره، ولذلك يتم إغفالها في الرد العام للمجتمع الدولي. ومع ذلك، يجب علينا أن نكافح كل جوانب الإرهاب بكل تصميم، بما في ذلك، بشكل خاص، أسبابه الجذرية. إن هذه الظواهر التي تتراوح من المظالم السياسية الرئيسية إلى الدول الفاشلة والفقر، غالبا ما تشكل بحد ذاتها تهديدا لأمننا المشترك. ونأمل بأن العملية المؤدية إلى

مؤتمر قمة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ ستسفر عن تدابير جديدة قوية تهدف إلى التصدي لهذه الظواهر، وتسهم بذلك في مكافحة الإرهاب.

التصدي للتطرف والتعصب يشكل ركيزة أخرى لتلك الاستراتيجية، شأنه شأن تطوير أدوات أفضل للتعاون بين الحكومات في مكافحة الإرهاب. وفي الميدان الأخير يظل قدر كبير من العمل بحاجة إلى إنجاز، يتجاوز بكثير العمليات الجارية حتى الآن، مثل التفاوض على اتفاقية دولية شاملة ضد الإرهاب. وإن التعاون العملي بين الدول في ميدان إنفاذ القانون وتشاطر الاستخبارات وتقديم المساعدة ذات الصلة وبناء القدرات يجب تحسينه. ويجب أن تواصل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تأدية – بل وتعزيز – دورها الرائد في تنسيق تلك المساعدة.

لقد أكدنا مرارا وتكرارا على أهمية احترام سيادة القانون وحقوق الانسان والحريات الأساسية في محاربة الإرهاب. لذلك نشيد بالفريق الرفيع المستوى على تشديده القوي على ذلك الجانب الهام. وإن عمل مجلس الأمن في هذا المجال يحتاج الى بعض التحسين. وسيمثل وضع إجراءات مؤسسية لاستعراض قضايا الأفراد والمؤسسات الذين يدعون أنه كان من الخطأ إدراج أسمائهم في قائمة لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة والطالبان خطوة هامة في ذلك الاتجاه. علاوة على ذلك، نثق بأن خبراء المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب سيؤدون مهامهم بشعور من الحساسية تجاه شواغل حقوق الانسان، ونشيد بالمدير التنفيذي روبيريز على عزمه ضم خبير حقوق الإنسان إلى فريقه. وإن زيارات لجنة مكافحة الإرهاب المقبلة للدول، ابتداء من آذار/مارس من هذه السنة، ستتيح فرصة طيبة للتطبيق العملي لمبدأ النهج المتكامل لسيادة القانون وتدابير مكافحة الإرهاب الفعالة.

وإحراز نجاحات كبيرة في كفاح الأمم المتحدة ضد الإرهاب ليس متوقعا فقط في سياق متابعة تقرير الفريق الرفيع المستوى والعمل المعزز للجنة مكافحة الإرهاب ومديرية مكافحة الإرهاب، بل أيضا في سياق مشاورات الفريق العامل المنشأ عملا بالقرار ١٥٦٦(٢٠٠٤). ورغم أننا أعربنا في الماضي عن شواغل حول ولاية الفريق العامل – وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بمعايير اتباع الاجراءات الأصولية القانونية – نثق بأن الفريق سيعمل بروح اشتمالية وشفافة وسيحترم كل المعايير ذات الصلة بسيادة القانون وحقوق الانسان. وذلك سيعزز تعزيزا فعالا مصداقية، وبالتالي كفاءة، أي تدابير جديدة ستعتمد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): مرة أخرى، أود أن أرحب بحضور السفير أندري دنيسف، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب، والسيد خافير روبيريز، المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، فوضني الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يرحب مجلس الأمن بالإحاطة الإعلامية التي قدمها رئيس لجنة مكافحة الإرهاب عن أعمال اللجنة.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل تهديدا من أخطر التهديدات للسلم والأمن، وأن أية أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها، بغض النظر عن دوافعها ووقت ارتكابها وأيا كان مرتكبها.

”ويذكِّر مجلس الأمن بالبيان الذي أدلى به رئيسه في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/37) والذي أشار إلى اعتزام المجلس استعراض هيكل لجنة مكافحة الإرهاب وأنشطتها، وبالقرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤) بشأن تنشيط اللجنة، وبالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) الذي يشدد على الحاجة

الملحة لتعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب.

”ويدعو مجلس الأمن لجنة مكافحة الإرهاب إلى متابعة جدول أعمالها على النحو المحدد في برنامج العمل لفترة التسعين يوما الرابعة عشرة للجنة (S/2005/22). ويدعوها بصفة خاصة إلى كفالة أن تعمل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب بكامل طاقتها في أقرب وقت ممكن، واتخاذ تدابير إضافية لتعزيز التعاون مع لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة الطالبان، المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والشروع في إجراء اتصالات مع الفريق العامل المنشأ عملا بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤).

”ويلاحظ مجلس الأمن أهمية مواصلة جهود لجنة مكافحة الإرهاب في المجالات الرئيسية التالية: تعزيز قدرات الدول الأعضاء على مكافحة الإرهاب؛ وتبيان المشاكل التي تواجهها الدول في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ومعالجتها؛ وتيسير تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان المستفيدة والتعاون معها بما يتفق واحتياجات كل بلد منها؛ وتشجيع أكبر عدد ممكن من الدول على أن تنضم كأطراف إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتصلة بمكافحة الإرهاب؛ وتعزيز حوارها وتعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية التي تعمل في المجالات المحددة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

”ويرحب مجلس الأمن باعتزام اللجنة عقد اجتماعها الاستثنائي الرابع مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، في ألما - آتا (كازاخستان).

”ويدعو مجلس الأمن اللجنة إلى الإسراع في تقييم احتياجات الدول الأعضاء من المساعدة من أجل إطلاع الدول المعنية عليها، ومن أجل إطلاع المنظمات والدول المانحة المهتمة عليها في الوقت المناسب. ويدعو المجلس اللجنة إلى القيام بأولى زياراتها إلى الدول الأعضاء في آذار/مارس ٢٠٠٥ بغية تعزيز رصد اللجنة لمدى تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وتيسير تقديم المساعدة التقنية وغيرها من أشكال المساعدة من أجل تنفيذه.

”ويلاحظ مجلس الأمن أنه، حتى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بلغ عدد الدول التي لم تقدم تقاريرها إلى اللجنة في الموعد المحدد في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ما مقداره ٧٥ دولة. ويدعو المجلس تلك الدول إلى أن تفعل ذلك على وجه السرعة حفاظا على الطابع العالمي للتصدي كما يلزم لتهديد الإرهاب والاستجابة لما يقتضيه تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

”ويدعو مجلس الأمن لجنة مكافحة الإرهاب إلى مواصلة تقديم تقارير عن أنشطتها في فترات منتظمة“.

سيصدر هذا البيان كوثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2005/3.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.